

المرأة والأسرة والمجتمع في نهج وسياسات

حزب العدالة والتنمية

نورسم كسكين أكصاي*

ملخص: تتناول هذه الدراسة سياسات تركيا خلال العشرين عامًا الماضية تجاه المرأة والأسرة، ومكانة المرأة والأسرة في بناء الدولة القومية على أساس النهج الأيديولوجي، وكيفية تعريف المرأة وتصورها في المجال العام في ظل التحوّل الاجتماعي، وتأثير هذا التحوّل في الخطاب الأيديولوجي المتعلق بالأسرة. والهدف هنا ليس إجراء نقاش أيديولوجي بتعريفات واضحة، بل فهم الآلية الأيديولوجية التي تربط النقاشات التي تمتدّ من الحياة اليومية إلى الخطاب السياسي بالواقع الاجتماعي المتمثّل في ظاهرة المرأة والأسرة والسياسات المتعلقة بهما.

* جامعة مرمرة،
تركيا.

الكلمات المفتاحية: حزب العدالة والتنمية، المرأة، الأسرة، المجتمع.

Women, Family, and Society in the Approach and Policies of the AK Party

NURSEM KESKIN AKSAY*

ORCID NO: 0000-0002-7260-7464

nursem.aksay@marmara.edu.tr

ABSTRACT: This article examines women's and family policies in Türkiye over the past 20 years, the place of women and the family in the construction of the nation-state based on ideological approaches, how women are defined and perceived in the public sphere in the context of social change, and the impact of this change on the ideological discourse on the family. The aim here is not to engage in an ideological debate with clear definitions, but rather to understand the ideological mechanism that links discussions ranging from everyday life to political discourse with the social reality represented by the phenomenon of women and the family and the policies related to them.

* Marmara
University,
Türkiye.

Keywords: AK Party, Women, Family, Society.

رئيسة تركية
2025-(3/14)
153 - 192

Received Date: 07 / 06 / 2025

Accepted Date: 15 / 08 / 2025

المقدمة

في ورشة العمل التي نظّمها مركز البحوث SETA في يونيو 2022، التي قمتُ بتنسيقها تحت عنوان: «السياسات الاجتماعية تجاه الأسرة والمرأة والطفل»، كانت النتائج الرئيسية التي توصل إليها هي أن نهج السياسات المتعلقة بالمرأة والأسرة في تركيا، سواء على مستوى المؤسسات أم منظمات المجتمع المدني (STK) والأكاديميين والمجتمع، على الرغم من الاعتراف بإجراء العديد من الدراسات الشاملة - «تميز بطابع استقطابي، ولا يمكن أن تتطور إلى مجال توافق مشترك، والمشكلة الأساسية المتعلقة بالمرأة والأسرة هي أنها تناقش من منظور أيديولوجي بشكل لا يصدق». وقد أُكِّد بشكل خاص أهمية الاختلافات في التصورات والعقليات، ولاسيما المصطلحات والمفاهيم غير المحددة. في الآونة الأخيرة، تحقق القيام بأعمال مهمة، وتحققت تطورات يمكن عدّها جديدة في تاريخ تركيا، ولاسيما في مجال حقوق المرأة وتكافؤ الفرص، ومع ذلك، لا يزال عدم التوصل إلى أرضية مشتركة بشأن الثنائيات التي يجري تضخيمها، ولاسيما فيما يتعلق بالمرأة والأسرة، يمثل انعكاساً لثنائيات متعارضة راسخة في المجتمع، ولخطاب الثقافة المهيمنة في الذاكرة الجماعية.

كثيراً ما أكدت حكومات حزب العدالة والتنمية في خطاباتها أهمية الأسرة من خلال الإشارات التاريخية والدينية والوطنية والثقافية، ولاسيما في الفترة 2002-2011، حيث اتبعت نهجاً في السياسات الاجتماعية شجع بشكل أكبر على توظيف النساء، وأعطى الأولوية لضمان المساواة بين الجنسين في الفرص، واتخذ خطوات لمنع العنف ضد المرأة وتوسيع حقوقها. خلال هذه الفترة، لوحظ أن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة والطفل طُبِّقت من خلال النساء، ولم تُجرَ دراسات كافية حول كيفية تعريف الأسرة وإدراجها في هذه السياسات؛ أي أن تعريف الأسرة وعدّها مقدسة يبدو أنه قُبِل بوصفه عنصراً أساسياً في سياسات الدولة، كما هو الحال في معظم الدول القومية¹، ولكن بعد أن بدأ عمل حزب العدالة والتنمية الذي يمثل شريحة مهمة من المجتمع²، ومع ظهور التحول الاجتماعي في العديد من المجالات، بدأ التركيز بشكل أكبر على الأسرة من خلال نهج يهدف إلى حمايتها بدءاً من عام 2011.

من هذا المنظور، لم تُوضع سياسة اجتماعية مباشرة تركز على الأسرة بين عامي 2002

و2011. ولكن بدءاً من عام 2011، عادت فكرة الرفاه الاجتماعي إلى الظهور، وُحِدَ نهج للتنمية الاجتماعية بناءً على بيانات شيخوخة السكان وانخفاض معدلات المواليد والطلاق، وبدأت الخطابات تعكس نهجاً يشجع على الزواج والإنجاب،³ وفعلاً تحقّق في عام 2011 إغلاق وزارة شؤون المرأة والأسرة، واستُبدِلت بها وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية؛ ولأنّ زيادة توظيف النساء كان أحد الأهداف الرئيسة، فقد دُمِجت هذه المؤسسة في عام 2018 بوزارة العمل والضمان الاجتماعي لتصبح وزارة الأسرة والعمل والخدمات الاجتماعية، ثم جرى تغيير اسمها مرة أخرى في 21 أبريل 2021 مع إنشاء وزارة العمل والضمان الاجتماعي لتصبح وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية وقد أمكن توحيد «المديرية العامة للأسرة والخدمات الاجتماعية» و«المديرية العامة لوضع المرأة» و«المديرية العامة لخدمات الطفل» تحت مظلة وزارة الأسرة والخدمات الاجتماعية بوصفها وحدات منفصلة تعمل في مجالات الأسرة والمرأة والطفل.

في هذه المرحلة، عُدّت أعمال كثيرة مما تحقّق تنفيذها حتى عام 2011 إيجابية، ولكن توجيهات الحكومة لتشجيع الزواج والإنجاب بدأت تُفسّر على أنها ضغط أيديولوجي «محافظ»، وهذا أدّى إلى إهمال العديد من الأعمال التي جرى القيام بها في مجال حقوق المرأة ووجودها في المجال الاجتماعي. وفي الوقت نفسه، تزامناً مع هذا الخطاب، قوبلت إزالة كلمة «المرأة» من اسم الوزارة التي أنشئت بدلاً من وزارة شؤون المرأة والأسرة، واحتفاظها بكلمة 'الأسرة' فقط، بردود فعل سلبية من قبل مختلف المنظمات غير الحكومية النسائية والأكاديميين وأحزاب المعارضة وبعض المجموعات المختلفة في تركيا، وعُدّ ذلك من قبيل «محو اسم المرأة من السياسات الاجتماعية».⁴

وقد أدى بروز نهج «المرأة القوية والأسرة القوية والمجتمع القوي» بعد عام 2011، في إطار تعزيز دور الأسرة، إلى إضعاف المطالبة بإعطاء الأولوية لحقوق أفراد الأسرة الآخرين، ولاسيما النساء والأطفال، ودعمهم.⁵ في هذا السياق، فإن عدم التعبير بوضوح عن السياسات المتعلقة بالأسرة حتى الآن، بسبب التوقعات الأيديولوجية المسبقة، يفتح باب النقاش حول أن السياسات المتعلقة بالمرأة لم تُقبل إلا من خلال حماية الأسرة، وأن منع العنف ليس أولوية من أجل الحفاظ على حقوق المرأة، بل من أجل الحفاظ على النظام القائم على الأسرة. ومن هنا، فإن الجهود المبذولة لتمكين المرأة من الحضور في المجال العام من خلال إجراءات لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا- أُسِنَغَ عليها الغموض

بافتراض أن المرأة تُعرّف فقط على أنها مركز الأسرة، وعلى الرغم من تقدير المكاسب التي تحققت، فقد قيل: إن هذا النهج أدى إلى ظهور مشكلات في التنفيذ والاستدامة. والأهم من ذلك هو أن الإجراءات الشاملة التي يمكن اتخاذها بالتعاون بين منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والمؤسسات العامة والقطاع الخاص قد جرت عرقلتها.

في هذه الحالة، جُرّ موضوع المرأة والأسرة إلى أرضية حساسة، وتحول الموضوع الأساسي من إجراء تحسينات منهجية في مجال المرأة أو الأسرة إلى نقاش حول أي النهج الأيديولوجي يجب أن يكون سائداً. ولهذا السبب، تبرز سياسات المرأة والأسرة بوصفها أحد المجالات التي كان من الصعب للغاية التوصل إلى أرضية مشتركة خلال فترة حكم أحزاب العدالة والتنمية. في الواقع، بدأت تظهر في المجتمع المتعدد الطبقات والهويات، من خلال إنتاج خطابات سلطوية مختلفة، ثنائيات المحافظين والليبراليين، والتقليديين والمعاصرين، والمتدينين والعلمانيين،⁶ التي تنتشر من خلال إنتاج المعرفة، بشكل أكبر في قضايا المرأة والأسرة.

التحول الاجتماعي والمقاربات الأيديولوجية

ويمكن القول: إن الأيديولوجيا نشأت في ظل هيمنة الليبرالية والعلمانية، وإن التيارات التي عارضت هذا النهج خلال عصر التنوير وُصفت بأنها «محافضة». وهذا هو الشكل الأكثر سطحية الذي تُفهم به التناقضات الأيديولوجية في تركيا. وعلى وجه الخصوص، أن العبارات الآتية الواردة في وثيقة رؤية حزب العدالة والتنمية عُدّت تعريفاً محافظاً حمائياً يضع المرأة في مركز الأسرة، والأسرة في مركز المجتمع بوصفها داعمة للدولة: «بصفتنا حزباً ديمقراطياً محافظاً، نولي الأسرة أهمية كبيرة. إن أساس سياساتنا الاجتماعية هو حماية أسرنا التي تشكّل قوة مجتمعنا، وتشكل مستقبلنا، وتطويرها ودعمها».⁷

هذه الانعكاسات مرتبطة بنهج النسوية السائدة في تركيا، التي تعرّف المرأة المثالية ضمن أطر محددة، وتهتم بحقوق تلك النساء فقط، وترغم أن النساء اللواتي لا يندرجن ضمن هذا التعريف لسن حرائر، من دون مراعاة لسياقاتهن. ولهذا السبب، فإن الجهات الفاعلة والمراكز القريبة من هذا النهج تعدّ النساء «المتدينات» اللواتي يندرجن خارج

هذا التعريف «المثالي»، أو النساء اللواتي لا يندرجن ضمن هذا التعريف، غير ممثلات بشكل صحيح، باستخدام نهج نسوي يوحد ويجرد النساء من خصائصهن ويجعلهن متماثلات، بدلاً من نهج نسوي يراعي حقوق النساء اللواتي يندرجن خارج هذا، أو «المتطرفات» أو «المحافظات» أو

تفهم الإيديولوجيا المحافظة في تركيا على أنها متشابهة مع الإسلاموية، وتفهم خطابات حزب العدالة والتنمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأسرة، على أنها مدح للمثالي وحنين إليه ٦٦

الكرديات' أو النساء اللواتي يقعن خارج هذا التعريف «المثالي»، بحجة أن النسوية التي تعرّف حقوق المرأة على هذا النحو هي نسوية متجانسة وموحدة، وأنه لا يمكن حماية حقوق المرأة إلا من خلال هذا النهج.

على عكس تعريف «المحافظة» على أنها أيديولوجيا حديثة نشأت ضد الثورة الفرنسية، فإن معظم المقاربات ترفض كون «المحافظة» أيديولوجيا أو فلسفة سياسية، وتدافع عن أنها «غير أيديولوجية» (non-ideology) وتقاوم التفسير النظري، وتحاول تجنب أخطاء الأيديولوجيات.⁸ إن استناد التنوير إلى «النظام الطبيعي» والتشكيك في التسلسل الهرمي الاجتماعي أدى إلى وصف المعارضة له بأنه مؤيد للنظام الطبيعي والتسلسل الهرمي ومعارض للعقل والإصلاح. وانطلاقاً من عدم قبول «المحافظة» بشكل عام بوصفها أيديولوجيا، فإن ذلك أدى إلى ملء كل الفراغات من خلال تعريفها على أنها معارضة لكل ما يُفترض أنها تعارضة.⁹ وبهذا المعنى، فإن «المحافظة» المرتبطة بالرجعية والتقليدية، عُرِّفت بأنها: ثنائية حديثة-تقليدية، رجعية-مدنية، محافظة-ليبرالية، وقد تعمقت هذه الفكرة في الفترة العثمانية الأخيرة وبداية الجمهورية، وترسخت في الذاكرة الاجتماعية.

إن «المحافظة»، التي يُقال: إنها تتضمن شكاً في الدولة القومية، تولي الدين والأسرة والملكية الخاصة ثقة خاصة، غير أنّ اقترابها من السوق غير المقيّد قد يهدّد الأسس التي توليها أهمية كبرى مثل الأسرة والأمة والمجتمع، وقد أدى ذلك إلى ظهور نهج «حمائي» جديد.¹⁰ في هذا الصدد، يمكن القول: إن خطاب حزب العدالة والتنمية بعد عام 2011 الذي ركّز على الأسرة قد استمدّ إلهامه من هذا التيار، لكن عدم تغييره علاقته بالاقتصاد وزيادة سياسات الدولة الاجتماعية يظهران أنه طوّر نهجاً مختلفاً عن تلك التيارات.

تُفهم الإيديولوجيا المحافظة في تركيا على أنها متشابكة مع الإسلامية، وتُفهم خطابات حزب العدالة والتنمية، وبخاصة تلك المتعلقة بالأسرة، على أنها مدح لـ«المثالي» وحنين إليه، ولكن لا نجد هنا بالطبع تناولاً للمعاني المتضاربة للمحافظة والإسلاموية، ولا البنية المعقدة لتعريف المحافظة. يؤكد ماردين أن فكرة «العودة إلى الأصول» التي يصفها بأنها «عودة إلى الجذور» تشكل الأساس الأول للمحافظة في تركيا، والتي تعود إلى العهد العثماني، وقد أصبح ربط هذه الفكرة بالإسلام بوصفها نهجاً وجودياً جوهرياً هو التعريف السائد،¹¹ وفي هذا الصدد، يجري تقديم فكرة التراث التي لا تستبعد مبدأ التطور من خلال نهج الحفاظ على التراث ونقله.

يمكن القول: إن السياسات التي تبنتها نهجاً قائماً على التجربة، مع مراعاة خبرات قاعدة المجتمع وذاكراته وقيمه، تشمل جزءاً مهماً من المجتمع، وتتميز بطابعها الشامل، ولا سيما في حالة تركيا. وهذا لا يعني قبول عدم المساواة أو الظلم أو الفساد في النظام القائم في المجتمع. إلى درجة أنه يُقال: إن النهج المحافظ يتبنى فكرة أنه لا يمكن تصور دولة تفتقر إلى أدوات التغيير. في الوقت الذي يُوجّه فيه انتقاد إلى الجدل حول «اختراع التقاليد»¹² بين الماضي والحاضر الذي يُنسب إلى المحافظة من الناحية الأيديولوجية - بينما لا يُطرح بالقدر نفسه موضع مساءلة الموقف السلطوي في حقبة الجمهورية المبكرة الذي قام على «اختراع التركية» من خلال التجانس القسري. وقد تحول هذا النهج إلى بناء دولة قومية تحاكي دول الغرب، وتستند إلى أساس علماني متطرف. هذه الفترة، التي وصفها مراد بيلج بـ«الثورة المستمرة»، هي فترة استيعاب التحديث التركي.¹³ لم يكن التوضيح الأيديولوجي ممكناً حتى الثمانينيات في ظل الجدل حول الإسلامية والتركية والعثمانية والظروف السياسية في تركيا. إلى درجة أن الحكومات التي وُصفت بالمحافظة لم تتعد أبداً عن فكرة العلمانية والتكامل مع الغرب، بل إنها نوقشت في سياق المحافظة الليبرالية؛ بسبب انفتاحها على الاقتصاد الليبرالي والليبرالية، في هذا السياق، يُزعم أن حزب العدالة والتنمية اتخذ موقفاً يضم مختلف الفئات، ويقف بالقرب من يمين الوسط، ويتبنى النظريات المحافظة، ولكنه يضم في الوقت نفسه بعض الخطابات الليبرالية.¹⁴

ولكن على وجه الخصوص في مجال الديمقراطية بشكل عام، وفيما يتعلق بسياسات المرأة والأسرة، يبدو أن كل عمل يقوم به حزب العدالة والتنمية في تركيا يُصوّر على أنه ابتعاد عن المثل الأعلى للمجتمع الليبرالي؛ بسبب حصره في تعريف «المحافظ» الذي



يتبناه ممثلو «الأيديولوجيا» الكلاسيكية في تركيا. يبدو أن النهج القائل: إن الأيديولوجيا «الليبرالية» القائمة على التنوير هي في حد ذاتها «محافضة» بسبب الحدود الصارمة والمفاهيم الصارمة التي تفرضها على المجتمع المثالي - قد أصبح في طي النسيان. بمعنى آخر، لم تمنع نقد «الإيديولوجيا» للمثالية من تشكيل مثاليها الخاصة. عند هذه النقطة، يمكن القول: إن البنية التحتية المعرفية المهيمنة للإيديولوجيا في تركيا تنتمي إلى عقلية يسارية وعلمانية وليبرالية. ولكن النقطة الأهم التي يجب الإشارة إليها هنا هي أن الأيديولوجيات لا يمكن فهمها بشكل كامل في إطار تعريف السلطة السياسية، بل يجب تناولها من أبعاد متعددة، ولا سيما المجتمع والثقافة والخطاب والإدراك؛ لأن هذه هي الطريقة الوحيدة لفهم أن تعريفات هذه المفاهيم وعلاقاتها ليست ثابتة، بل تمرّ بتحويلات عديدة في الدوائر الأيديولوجية؛ لذلك، من المهم شرح الانتقادات والمقاربات الموجهة إلى مفهوم «الإيديولوجيا»، وكيف يمكن استخدامها لفهم الحالات التي تنتج الحواجز الأيديولوجية في تركيا، والتوصل إلى نقطة توافق.

على الرغم من عدم تقديمه لتصور كامل، إلا أن غرامشي يقول: إن مفهوم «الهيمنة الثقافية» يشير إلى هيمنة الطبقة البرجوازية على الطبقات الاجتماعية الأخرى، من خلال إخضاعها عند الضرورة، ومن خلال السيطرة الفكرية والأخلاقية عند الضرورة، ومن ثم تشكيل رؤية الطبقة البرجوازية للعالم.¹⁵ إنه مجال مؤثر حسب وظيفة إقامة الهيمنة ودرجتها. لكن هذا لا يعني دائماً أنه سيؤدي إلى إقامة هيمنة ثقافية. في هذا السياق، يمكن القول: إن اللغة والأخلاق والثقافة في تركيا لا تزال خاضعة لهيمنة ليبرالية وعلمانية كلاسيكية؛ لأن المجموعة التي تُسمى «البرجوازية الإسلامية» لم تمثل نخبة بيروقراطية متجانسة، ولم يكن التحول الأيديولوجي الذي زُعم أنها سعت إلى إقامته فرضاً من أعلى إلى أسفل. قال بيل: إن النهج الأيديولوجي الذي نشأ عن الثورة الفرنسية هو بطبيعته محافظ وصامت، وغير موثوق به من الناحية المعرفية.¹⁶

عند النظر إلى نظرية ألثوسر من منظور استقلالية الأيديولوجية في تكوين آليات تحديدها الخاصة، يصبح استخدام «أجهزة الدولة الأيديولوجية» (DIA) مسألة أساسية.¹⁷ إلى جانب الأجهزة الدينية والتعليمية والقانونية والسياسية والنقابية والثقافية، تكشف الأيديولوجيا التي تعمل من خلال أجهزة الأسرة والاتصال عن علاقة تصورية بين الأفراد ووجودهم. هنا تكمن أهمية الأيديولوجية في أنها تظهر الناس كأفراد. الأشخاص الموجودون داخل الأيديولوجية يعتقدون، بحكم تعريفها، أنهم خارجها. إذا حسبنا أن الجماعات التي يجري النقاش حول كونها فاعلة في المجتمع هي جماعات محرومة، فإن الجماعات المتدينة أو المحافظة، والنساء المتدينات اللواتي يرتدين الحجاب، والأكراد والعجم، يتم وضعهم في الغالب في موقع الكائنات السلبية في هذا المجتمع. ومن هنا، فإن أداء الفاعلية وتجربتها يُعرفان على أنهما خاصان بالجماعات الليبرالية والعلمانية التي تحققت مثالية الأيديولوجيا فيها. في هذه الحالة، ادّعي أنّ الحكومة تستخدم أدوات الدولة الأيديولوجية بشكل مختلف من أجل النهج الإسلامي. لكنّ الأيديولوجيا والتسلط اللذين يُنسبان إلى الدين والتحفظ وغيرهما من المناهج الأيديولوجية هما نهج متأصل في سياسة الدولة القومية التاريخية لتركيا، وقد دخلت إلى تركيا مع سياسات النظام الليبرالي والعلماني المزعوم.

بمعنى آخر، هذا النهج الذي يمثل ادعاء الذات الحرة والمثالية والمفهوم الإنساني للفرد، يمكن أن يوجد من خلال تعريفه لنفسه على أنه وهم قمعي وموحد من بقايا عصر

التنوير، وبطريقة تهّمس المناهج الأيديولوجية الأخرى. على سبيل المثال، هناك تجاهل للعديد من حالات الإقصاء والظلم التي تعانيها الفئات المهمشة في المجتمع، التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصوير الأسرة على أنها مشروع هندسي بعيداً كل البعد عن هيكل تركيا في وقت تأسيس الجمهورية، وقد حصل تجاهل العديد من حالات الإقصاء والظلم التي حدثت، في حين جرى التقليل من أهمية الأسرة من خلال خطاب حزب العدالة والتنمية الذي ركز على قيم الأسرة ومعتقداتها، ووصفها بأنها رجعية وتقليدية. مع عدم نسيان أن كل أيديولوجية قد تواجه مشكلات في تطبيقها، ومع الأخذ في الاعتبار أن تقديس الأسرة قد يشكل بعض العوائق، فإن هذا النهج، بالنظر إلى التنوع الثقافي والاجتماعي في تركيا، يُعدّ أكثر شمولاً، حيث إنه زاد من تمثيل العديد من الأشخاص الذين يُعرفون دائماً بـ«الآخر». ويمكن عدّ ذلك تدخلاً أيديولوجياً، ولكن مع فارق مهم. فهذا ليس مجرد خيال أيديولوجي، بل هو انعكاس مهم للواقع الاجتماعي في تركيا.

تهيمن الانفتاحات الاقتصادية الجديدة ووجهات النظر السياسية الجديدة، في سياسات حزب العدالة والتنمية، بينما يُناقش أتباع سياسة حماية خاصة فيما يتعلق بالأسرة والمرأة والقيم بوصفه نهجاً متناقضاً. إلى درجة أن الإصلاحات الليبرالية في النظام الاقتصادي والسياسي الجديد هي التي تهيمن، بينما ما جرى التركيز عليه هو التغييرات التي تجلب التحول الاجتماعي والاختلافات في النهج، ولم تظهر دراسات في هذا المجال. وعندما بدأت الآثار السلبية للتحول تظهر، بدأت تهيمن نزعة الحفاظ على القيم التي تورثها الذاكرة الجماعية وعلى الإحساس بالوجود، وبخاصة من خلال حماية الأسرة. وقد أدّى هذا النهج إلى ظهور ردود فعل عنيفة ضد الأيديولوجيات المهيمنة المناهضة للمحافظة في تاريخ تركيا.

في حين تُعدّ الليبرالية النظرية السياسية السائدة في العصر الحديث، يُنظر إلى نهج المحافظين على أنه رد فعل على تحديات الحداثة.¹⁸ وفي الوقت الذي تركز فيه الليبرالية الفلسفية على القيم والحقوق الفردية والاستقلالية الفردية، من منظور النهج الليبرالي الكلاسيكي، فإن تعريف الحرية وإمكانية تحقيقها ممكنان من خلال رفض أشكال السلطة التقليدية الملكية والأرستقراطية والدينية، بل إن النهج السائد الذي نشأ في تاريخنا، والذي يمثل امتداداً لأيديولوجيا عصر التنوير، والذي يستند إلى نظام علماني

ولبيرالي - يمكن أن يُمَجَّد على النحو الذي يبدو ضرورياً من دون مراعاة حقوق بعض الجماعات.

وقد انتقدت صبا محمود، في كتابها المستند إلى دراساتها الإثنوغرافية في مصر، هذا النهج الذي يثير الجدل حول ما إذا كانت المرأة المسلمة هي الفاعلة أم لا، من خلال إبراز الجوانب الإقصائية والمتجانسة و«المحافظة» لتعريف النسوية الليبرالية للحرية النسائية.¹⁹ يبدو أن النهج المتبع في مناقشات المرأة والأسرة في تركيا لا يزال على مستوى الليبرالية التهميشية التي تشمل جميع هويات النساء، من دون إدراك لانتقادات النسوية في الموجة الثالثة وما بعدها، ولم تتجاوز تعريفات النسوية في الموجة الثانية للمرأة المثالية. كما أنَّ مقارنة حزب العدالة والتنمية تجاه المرأة والأسرة وُصفت بأنها معادية للنسوية وقمعية وسلطوية، بزعم أنها لا تتسجم مع نموذج «المرأة المثالية» الذي صيغ في سياق بناء الجمهورية التركية. غير أنه لا يُؤخذ بالحسبان أن هذا النموذج التركي والحديث لـ «المرأة المثالية» قد أقصى حتى الآن العديد من أشكال النسوية الدينية والكردية و«الروما» (الغجرية)، في حين أنَّ خطاب العدالة والتنمية قد أتاح لها مساحات للوجود في المجال العام. وسيأتي بالتفصيل في المبحث الآتي، أنه تحققت ضمانات أكبر لتمثيل المرأة بوصفها فرداً في القانون المدني والنصوص القانونية، ولا سيما في الجرائم المرتكبة ضدها؛ بسبب كونها امرأة، وذلك بفضل سياسات حزب العدالة والتنمية.

إن عدم عدِّ المحافظة أيديولوجيا في حد ذاتها يطرح أمامنا ثنائية وتمييزاً. وبهذا المعنى، فقد زُعم أن كل مبادرة اتخذها حزب العدالة والتنمية يمكن وصفها بأنها «ليبرالية» أو «حرية»، وأنها تواجه هذه الثنائية، ولا يمكنها أبداً الاقتراب من المثل الأعلى. في هذا السياق، عُرِّفت السياسات التي حظيت بتقدير كبير في مجال حقوق المرأة على أنها إستراتيجية اضطر إليها حزب العدالة والتنمية بسبب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وجرى الدفاع عن أن النهج المحافظ الأصلي للحزب هو نهج أبوي ورجعي، ويوجه المرأة إلى البيت. في هذه المرحلة، يصعب فهم ما إذا كانت المشكلة هي حقوق المرأة أم حقوق المرأة التي تُعدّ نموذجاً مثالياً لمجموعة معينة؛ لأنه في حين أن سياسات حزب العدالة والتنمية المستمدة من تجربة المجتمع أدخلت تغييرات جذرية يمكن أن تفتح المجال أمام مختلف أوضاع النساء والأسر، لا يزال من الممكن الادعاء بأنها لا تدافع عن حقوق المرأة. يمكن مناقشة الأسباب الإستراتيجية وراء هذه السياسات، لكن



هذه التغييرات الجذرية، من حيث أبعادها في التصورات والخطاب والممارسات، قد أطلقت تحولاً اجتماعياً. قد تكون هناك أخطاء في التغييرات التي أُجريت، ولكن من المهم جداً أن نلاحظ أن حزب العدالة والتنمية خاطب منذ البداية الفئات التي لا تنتمي إلى الطبقة الاجتماعية المتميزة التي تحددها الرموز الثقافية السائدة، أي أنه سعى إلى بناء هيكل خاص بالناس الذين يعيشون وفقاً للقيم المحلية التي تشكل غالبية سكان تركيا. وفي هذا السياق، على الرغم من قيام الحزب نفسه ببعض الانفتاحات الخطابية التي تعطي الأولوية للمثل العليا وفقاً لقيمه ونظرته للعالم، إلا أنه من الواضح في المرحلة الحالية أن سعيه لتحقيق هذه المثل العليا قد دخل في صراع مع فهم ساد لسنوات طويلة على أنه قمع أخلاقي.

اندماج النساء في الدولة القومية والسياسات الاجتماعية

تناقش الباحثة سربيل جاكِر، مطالب ومبادرات المرأة العثمانية في مجال الحقوق العامة في مختلف المجالات والمؤسسات ضمن الحركة النسائية العثمانية، أن هذه

الحركة، التي امتدت بشكل عضوي إلى الجمهورية، تعثرت في سنواتها الأولى مع تعريف المرأة في عملية بناء الدولة القومية.²⁰ خلال عملية تأسيس جمهورية تركيا، التي بُنيت من خلال تعريف «المرأة المثالية»، كان جسد المرأة وممارساتها هما الهدف. تصف بانو جوكاركسيل وكاثرين ميتشل هذه المرأة بأنها: «متعلمة، ومهنية، وسياسية نشطة، وتستفيد إلى أقصى حد من الحقوق التي يمنحها دستور الجمهورية الجديدة وقوانينها، وعلمانية، وحديثة، ولا ترتدي الحجاب». هذه المرأة المثالية أدت دوراً أيضاً في تشكيل «الآخر» الذي يمثل النقيض والمكون الناقص للفضاء العلماني الجديد. إن الجمهورية مثلت مشروع تحرير المرأة الذي عبّر عنه بوصفه شرطاً ضرورياً للدولة الحديثة، الذي يرمز إليه الحجاب، ويرتبط بوضع الطبقة الدنيا. في نقدها ما بعد الاستعماري، تلفت ميدياغن أوغلو الانتباه إلى أن سياسة الحجاب جعلت أجساد النساء موضوعاً للتدخل من خلال تقنيات التحكم الحديثة، وتقول: إن التصور الاجتماعي عن تخلف الحجاب أدى دوراً في إعادة صياغة السياسة والأخلاق في المجتمع بأشكال مختلفة.²¹

كثيراً ما ارتبط تاريخ تركيا بمشروع «التغريب» الذي يتضمن شعارات الحرية. هذا هو تاريخ الإصلاحات الراديكالية التي فرضتها الدولة في إطار التغريب، وقد استُخدمت النساء في هذا التاريخ «بأهمية قصوى» في مشروع «الحداثة القومية والعلمنة الغربية». وقد كانت هذه الإصلاحات في صميم بناء دولة قومية قائمة على مشروع «علماني» جرت صياغته في مواجهة الماضي العثماني الإسلامي،²² ويظهر عمل ميدياغن أوغلو على وجه الخصوص كيف عرّفت الخطابات الحداثية المرأة وأعادت تعريفها. وهكذا أصبحت النساء رمزاً للتحديث التركي بوصفهن عناصر جمالية في الفضاء العام. وكان هذا المشروع الهندسي الثقافي أهم العناصر المعرفية لزراع نهج أيديولوجي جديد. أما الدولة، فقد قامت بتحييد الحركة النسوية العضوية، وجعلتها أداة في يدها من خلال منحها حقوق الموجهة الأولى من النسوية، مثل الحق في التعليم والانتخاب والمشاركة في الاقتصاد. عندما التقت «النسوية الحكومية»²³ مع النموذج المثالي الحديث للمرأة في المجال العام، بدأت هيمنة أيديولوجيا عصر التنوير تتخذ أشكالاً جديدة، وتُعرض بوصفها واقعاً في المجال العام في تركيا، ومن ثم حُرّم جميع الأفراد الذين لا يندرجون تحت تعريف المواطن المثالي من التمثيل في «المجال العام».

والشيء المثير للاهتمام هو أن النساء المقربات من مراكز صنع القرار في الإدارة

والبيروقراطية والجيش قد وافقن على هذا الوضع بحقوقهن في المجال العام. ومن خلال إغلاق حزب النساء الشعبي والعواقب التي وُضعت أمام نضال النساء العثمانيات المتعدد الهويات من أجل حقوقهن، أصبح من الواضح أن الحقوق مخصصة لنساء ومواطنات معينات،²⁴ على الرغم من نجاح إقامة الهيمنة الثقافية المتوقعة هنا، إلا أن نظريات التفاعل الاجتماعي التي توقعت تحول قاعدة هذه الهيمنة لم تلق قبولاً كبيراً بين الناس؛ لأن الدولة التي أُقيمت وهذا التصور للفضاء العام لم يمثلها أو يعكسها البنية الطبقية للواقع الاجتماعي في تركيا.

على الرغم من أن الموضوع الرئيس لهذا البحث ليس النسوية ودراسات النوع الاجتماعي، إلا أن ردود الفعل على سياسات المرأة والأسرة في تركيا خلال فترة حزب العدالة والتنمية، الناجمة عن الصراعات الأيديولوجية المذكورة، تنبع من المجموعات المقربة من المعارضة، وتقدم الأيديولوجيا العلمانية السائدة انتقادات للنسوية في تركيا.²⁵ في هذا الصدد، لا بد من الإشارة إلى أن الحركات النسوية وتيارات النظرية النسوية التي تعود إلى فترات أقدم بكثير في العالم ظهرت في تركيا في وقت متأخر جداً وبأشكال مختلفة. كانت الموجة الأولى التي عبّرت عن النضال من أجل الحقوق الأساسية المتعلقة بالتعليم، والاختيار والانتخاب، والمشاركة في القوى العاملة، والحضور في المجال العام - قد بدأت في تركيا في أواخر العهد العثماني، لكن الحركة توقفت بعد أن وعدت الدولة بتوفير حقوق المرأة. لم تغير المطالبة بكل هذه الحقوق أو الحضور في المجال العام التمييز ضد المرأة، والنظرة إلى أدوار الجنسين، ولم تشمل العنف المنزلي، كما أنها لم تسيّس حتى المجال الخاص في ظل النظام الأبوي، ومن ثم لم تبدأ انعكاسات الموجة الثانية في تركيا إلا في الثمانينيات، حيث تبوّأت مكانها بوصفها تياراً نسوياً هو الأكثر هيمنة وتأثيراً في تركيا،²⁶ في الوقت نفسه، أثارت الموجة الثالثة، التي ظهرت في وقت واحد في جميع أنحاء العالم وسط جدل كبير، إشكالية تمثيل حقوق المرأة في المجالين العام والخاص من قبل «عرق أبيض مثالي»، وأثبتت أنه لا يمكن أن تكون هناك حركة نسوية متجانسة، بحجة ضرورة تمثيل النساء من مختلف المجموعات العرقية والثقافية والدينية وفقاً للاختلافات في تعريفهن وحقوقهن، وضرورة التصرف وفقاً للاحتياجات. والمتنوعة ثقافياً ودينياً، وبحسب احتياجاتها، وهذا أدى إلى ظهور حركة نسوية غير متجانسة، ولم تبدأ هذه النزعة في الظهور في الأوساط الأكاديمية والخطابية في تركيا إلا في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

بعد الثمانينيات، بدأت كاتبات مثل شيرين تيكيلي في النزول إلى الميدان للمطالبة بالمساواة في الحقوق، منتقدات استبعاد النضالات خارج نطاق السلطة، لكنهن انجرفن إلى التركيز الأيديولوجي في ظل هيمنة النشاط اليساري في تلك الفترة، وظللن عاجزات عن تمثيل الهويات النسوية المختلفة،²⁷ في هذه المرحلة، تزامن نضال النساء المحجبات الذي ظهر بعد انقلاب 28 فبراير 1997 مع نقطة مهمّة في الموجة الثالثة من النسوية. فبينما حاول التعريف الأيديولوجي للمجال العام إعاقة هذا الحراك بشدّة في الميدان، قامت مجموعات نسائية وناشطات صامتات بالدفاع عن نضال هؤلاء النساء، ووصفته بأنه أداة في يد القوى المحافظة والإسلامية الحاكمة، ومن ثمّ إنكار حقوق المرأة التي يدعين الدفاع عنها على أساس أيديولوجي، بل حتى تجريد حقوق المرأة التي لا تتوافق مع أيديولوجياتهن من إنسانيتهن وتحويلها إلى أدوات تستخدمها أيديولوجية سياسية.²⁸ كما ذكرنا، يمكن الحديث عن العديد من المجالات التي يجري فيها استغلال النساء في أنظمة عمل الدولة القومية. إلى درجة أن حزب العدالة والتنمية نفسه تلقى هذه الانتقادات من داخله ومن مختلف الأوساط من وقت لآخر، ولكن هناك جاهل حقيقة أن عملية التغيير التي جلبها حزب العدالة والتنمية إلى تركيا هي عملية مكّنت النساء اللواتي لم يكن صوتهن مسموعاً من قبل في تركيا من الاستقلالية، ومن تحديد تعريفهن الخاص للحرية. على وجه الخصوص، منذ تأسيس الجمهورية التركية، في مجال عام يحدد النساء بشكل معين من خلال خطاب التغريب والتحديث ويستبعد النساء اللواتي لا يتطابقن مع هذا التعريف - يثير ظهور النساء المحجبات الكثير من الجدل. في هذا الصدد، لا يبدو أن النهج النسوي والأيديولوجي السائد في تركيا يستفيد كثيراً من الأدبيات الأنثروبولوجية التي تنتقد بشدّة تعريف النساء المسلمات المتدينات على أنهن مجموعة ضحية متجانسة.²⁹ انطلاقاً من هذا النهج، وعلى الرغم من أن الانعكاس الأيديولوجي يميل إلى إظهار هذا الاتجاه، يجب الحرص على عدم تهميش النساء المسلمات وغير المسلمات اللواتي يُصوَرْنَ على أنهن طرف في الثنائية الدينية-العلمانية ويُوصَفْنَ بأنهن: «علمانيات». يمكن أن تشكل المقارنات والحكم الأخلاقي والأيديولوجي والثقافي عوائق جديدة أمام أي سياسة اجتماعية تتعلق بالمرأة.



تجلّى انعكاس المقاربات الأيديولوجية في المجال العام في تركيا بشكل أكبر في التسعينيات، واستمر حتى اليوم على أساس ثنائيات رمزية. وبالمثل، من المهم الإشارة إلى أن تصور «الدولة الأب» كان موجوداً في تركيا قبل وصول الحكومات المحافظة، وأن النسوية الحكومية كانت تُعدّ في سياق اتفاق صامت. تُعدّ التجارب في المجالات الاجتماعية مهمة للغاية لفهم إعادة إنتاج خطابات الحقيقة «الإسلامية» ضد «العلمانية» في شكل مفاوضات وصراعات.

في هذا السياق، كانت الخطوة الأولى التي اتخذتها جمهورية تركيا الجديدة لبناء مواطن «علماني» هي فرض أسلوب لباس «غربي» مستوحى من نموذج العلمانية الفرنسية. بمعنى آخر، «في مشروع علمنة المجتمع التركي وتحديثه، ربط نخبة الجمهورية المبكرة الحجاب بالتخلف، وشجعت النساء على كشف رؤوسهن في الأماكن العامة».³⁰ اتخذ تمثيل النساء المحجبات في السياق التركي أشكالاً مختلفة منذ تأسيس الجمهورية التركية، وحتى قبل ذلك. في سياق تاريخي، احتاجت الدولة القومية نفسها إلى جسد

نسائي خيالي يتناسب مع تمثيل تركيا «العلمانية» و«الغربية» و«الحديثة». في هذا التعريف، أصبحت المرأة المحجبة، بمختلف مفاهيم الحجاب، هدفاً مهماً لمختلف الاهتمامات. كان الخطاب السائد تجاه النساء المحجبات، على الأرجح، تصويراً للآخر «الريفي» و«غير المتعلم» و«التقليدي» و«المتخلف» الذي يجب إجباره على الحجاب وتحريره. لكن مع التحضر والسياسة النيولبرالية التي بدأت في الثمانينيات، بدأت النساء المحجبات بشكل خاص في الظهور في الأماكن العامة، وفي أماكن مختلفة، وفي أماكن لم يكن من الممكن تصورها من قبل، وهذا أدى إلى ظهور الصراع الأيديولوجي حول السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة والأسرة في الخطاب.

وقد زُعم أن التدخل العسكري في 28 فبراير 1997، الذي أطلق عليه اسم «الانقلاب ما بعد الحداثة» والذي أرغم الحكومة «الإسلامية» على حظر الممارسات «الإسلامية» في الأماكن العامة، ولا سيما ارتداء الحجاب، قد فتح المجال أمام فهم «الإسلام السياسي» المعتدل والليبرالي.³¹ علاوة على ذلك، فإن علاقتها بالاتحاد الأوروبي وسياساتها الليبرالية دفعتها إلى إعادة بناء فترة حزب الرفاه من خلال تحقيق التوازن بين النيولبرالية والفهم «المحافظ» من أجل مستقبل تقدمي للإسلام،³² وهذا قدم لنا نهجاً سياسياً جديداً يمزج بين الرأسمالية والنيولبرالية. هنا لا يمكن اعتبار «النيولبرالية» نهجاً أدرجه حزب العدالة والتنمية بشكل خاص في سياساته؛ لأن الحزب ولد في ظل نظام نيولبرالي بدأ يهيمن بشكل لا يمكن وقفه في العالم وفي تركيا على حد سواء. عندما ننظر إلى النتائج والتأثيرات غير المتوقعة للنيولبرالية، فإن تحميل حزب العدالة والتنمية المسؤولية سيكون تحليلاً أحادي الجانب ومحدوداً. لأنه يمكن القول: إن حزب العدالة والتنمية استفاد من هذه السياسات بقدر ما حاول موازنتها، وفي الوقت نفسه لم يتمكن من توقع نتائجها، وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة والأسرة. وكما أشرنا سابقاً، على الرغم من أن حزب العدالة والتنمية يتجنب بعناية تعريف نفسه بالإسلامية بسبب هذه التجارب، فإن معظم التحليلات تشير إلى أن فهمه للمحافظة متشابك مع الإسلاموية. ويمكن أن يكون السبب في التركيز على هذا الأمر هو أن الأيديولوجية السائدة في تركيا لا تزال تتمثل في النظرة المتجانسة للعقل نفسها، التي تنتج ثنائيات الدين والدولة، والدين والليبرالية، والدين والرأسمالية، وتؤكد عدم إمكانية التوفيق بينها. وقد انعكس ذلك على المجتمع،

ولاسيما على سياسات المرأة والأسرة، في شكل عجز حزب العدالة والتنمية عن تمثيل هذه الفئات. لكن الدعوى القضائية التي رُفعت لإغلاق الحزب بعد خمس سنوات من وصوله إلى السلطة، على خلفية إدراج مسألة الحجاب في حزمة التعديلات الدستورية عام 2007، أثرت في نهج الحزب وأدى إلى تشديده.

في مثل هذا الوضع، كان أمام حزب العدالة والتنمية، الذي وصل إلى السلطة بهذه الخطاب، العديد من الإصلاحات التي كان عليه القيام بها في مجالات القانون والتعليم ومشاركة المرأة في القوى العاملة والعنف. والأمر المهم في هذا الصدد بحسب ما سيذكر بعد قليل، هو عدم التركيز بشكل كبير على تعريف الأسرة، الذي يُعدّ أحد المحاور الرئيسة للدول القومية، بل التركيز بشكل خاص على تطوير سياسات اجتماعية لتحقيق العدالة في حقوق المرأة، ولاسيما بين عامي 2003 و2011، من خلال القانون والتعليم والمشاركة في القوى العاملة وآليات صنع القرار، ووضع سياسات اجتماعية لمكافحة العنف ضد المرأة، والعمل على القضاء على اللغة الأبوية والتقليدية السائدة في المجتمع، ومعالجة المشكلات الكبيرة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين، ولاسيما في النصوص القانونية. من المثير للاهتمام أن الحكومة، التي طالما عُدّت معادية لليبرالية والنسوية والحدثة، هي نفسها التي غيرت الدستور الذي اتُّهم بإضعاف النساء، بينما كانت الأيديولوجيا التي تفاخر بليبراليتها وحريتها قد أبقّت النساء في موقع سلبي.

منذ توليه السلطة، اتخذ حزب العدالة والتنمية إجراءات قانونية مهمة بشأن الفئات المحرومة والمعرضة للتمييز في إطار جهوده للتوافق مع الاتحاد الأوروبي. وعلى الرغم من أن المناقشات حول هذا الموضوع تُوصَف بأنها مبادرة إلزامية بموجب توجيهات الاتحاد الأوروبي، إلا أن القانون قد عُدّل حتى في أدق التفاصيل التي لم تكن تعترف بالمرأة بوصفها ذاتاً في القانون، بحيث أصبحت تحمي حقوقها. يمكن القول: إن هذا النهج يمثل موقفاً واضحاً يهدف إلى تعزيز وجود المرأة في المجال العام من خلال زيادة تمثيلها في آليات التوظيف والتعليم واتخاذ القرار، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف التي قد تتعرض لها المرأة في الأسرة والمجال العام.

أضيفت إلى المادة 10 من الدستور في عام 2004 -بوصف ذلك أساساً للنهج المتبع في السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة- عبارة: «تتمتع النساء والرجال بحقوق متساوية،

والدولة مسؤولة عن ضمان تحقيق هذه المساواة». بل إن عبارة: «لا يجوز تفسير التدابير المتخذة لتحقيق هذا الغرض على أنها تتعارض مع مبدأ المساواة» أضيفت في نهاية هذه المادة في عام 2010، وهذا عزز الأساس القانوني لتطبيق التمييز الإيجابي. وأضيفت إلى المادة 41 من الدستور كذلك عبارة: «والأسرة أساس المجتمع التركي»، تليها عبارة: «وتقوم على المساواة بين الزوجين». وبموجب الأحكام المضافة إلى المادة 90، تحقق ضمان الالتزام بالاتفاقيات الدولية في النزاعات المتعلقة بالحقوق والحريات الأساسية. وقد عُدَّت هذه التغييرات الدستورية مبادرات بالغة الأهمية من حيث عدّ «المساواة بين المرأة والرجل» مسؤولية للدولة؛ أي أنه جرى قبول توفير كل أنواع الامتيازات والدعم لضمان هذه المساواة في السياسات الاجتماعية والممارسات، وتوفير الضمانات القانونية في حالات عدم المساواة الناشئة عن التصورات أو الممارسات الخاطئة.

وقد أرسّت التعديلات التي أدخلت على القانون المدني الجديد أسس هذا النهج. ففي القانون الذي اعتمد في كانون الثاني/يناير 2002، استُبدلت بعبارة: «رَبّ الأسرة هو الزوج» عبارة: «يتشارك الزوجان في إدارة شؤون الزوجية». ومُنح كل من الزوجين حق تمثيل الزوجية، وبذلك كفل التساوي في المسؤولية وحق الإدارة. رُفِع سن الزواج إلى 17 عامًا. ألغِيَ الحكم الذي ينص على أن الوصاية تخصّ الرجل، والحكم الذي يعطي الأولوية للأبناء الذكور في توزيع الميراث الزراعي. ضمن الزوج، تحقق ضمان المساواة في توزيع الممتلكات التي لا تشمل الممتلكات الشخصية والممتلكات التي تنتقل عن طريق الميراث، من خلال «نظام المشاركة في الممتلكات المكتسبة». في عام 1990، أضافت المحكمة الدستورية، في استمرار لإلغاء الحكم الذي ينص على أن المرأة يجب أن تحصل على إذن من زوجها لاختيار مهنة، عبارة تنص على أنه لا يوجد شرط للحصول على إذن من الزوج في اختيار المهنة أو العمل، مع إضافة عبارة: «يجب على الزوجين مراعاة سلامة الزواج ومصلحته عند اختيار المهنة». في العديد من النقاط، أثارت إضافة هذه العبارة بعض الشكوك؛ بسبب صعوبة تعريف وتحديد مفهومي «السلام» و«المصلحة»، ومسألة من يحددهما، كما أنها تشير بشكل خفي إلى وحدة الأسرة. ويلزم إجراء تقييم دقيق هنا لمناقشة استخدام الأسرة لأغراض أيديولوجية. إن المساواة في المسؤولية الأسرية، ورفع سن الزواج، وتقسيم الميراث والممتلكات، واستقلال الزوجين، التي أدرجت في القانون المدني، تضمن حقوق المرأة المستقلة وتذكر بشكل غير مهيمن بضرورة مراعاة رفاهية الأسرة. وبهذا المعنى، لا يُقَحَم مفهوم

«الأسرة» بوصفه نمط حياة مفروض، بل يُعطى مكانه بوصفه حالة قائمة يفضلها الناس، ويجب تحسينها.

يتضمن قانون العقوبات التركي الذي دخل حيز التنفيذ في 1 يونيو 2005 نقاطاً مهمة لتنظيم مكانة المرأة في المجتمع من الناحية القانونية، ومنع جميع أشكال العنف ضد المرأة. وقد أقرت هذه التعديلات بوجود العنف ضد المرأة، إدراكاً منها للوضع غير المواتي الذي تعانيه المرأة بسبب الأحكام الاجتماعية المتعلقة بالاستغلال الجنسي والعنف. وقد حُذِفَ التمييز بين النساء والفتيات من النص. حُذِفَت عبارات مثل «الاغتصاب» واستُبدِلَ بها عبارة: «الاعتداء الجنسي». أُدْخِلَ مفهوم «التحرش الجنسي في مكان العمل»، وفرضت عقوبات شديدة عليه. منح القانون الجنائي التركي للمرأة الحق في إنهاء الحمل في الحالات التي تكون فيها ضحية، كما فرض عقوبات جنائية على إجراء فحص الأعضاء التناسلية من دون قرار من القاضي أو المدعي العام. وبموجب التعديلات التي أُدْخِلَت على القانون الجنائي التركي، أصبحت الجرائم الموجهة ضد حياة المرأة وحرمتها، بموجب القانون رقم 5237، جرائم موجهة ضد الأشخاص، وزادت العقوبات على الجرائم الجنسية،³³ وبالنظر إلى كل ذلك، فقد تقلصت احتمالات إخضاع جسد المرأة لرقابة أخلاقية من خلال اللغة القانونية والممارسات القانونية.

بشكل عام، جرى التعامل مع موضوع منع العنف، الذي كان مجال الحشد الأول لحزب العدالة والتنمية فيما يتعلق بالمرأة، من خلال نهج شامل، وأحرز تقدم مهم في دعم المرأة في مجال التعليم. في مجال التعليم نُفِذَت أعمال من شأنها دعم تقدم المرأة في مجال التعليم، وفقاً للالتزام بمنع التمييز ضد المرأة من أجل ضمان المساواة بين الجنسين في التعليم. وفي هذا السياق، تكتسب حملة محو الأمية الرامية إلى زيادة معرفة القراءة والكتابة لدى النساء أهمية كبيرة. إذ انخفضت نسبة النساء غير المتعلّمات في الفئة العمرية 6 سنوات فما فوق من 12.7% في عام 2000 إلى 4.3% في عام 2021.³⁴

بالإضافة إلى ذلك، وفقاً لنتائج قاعدة بيانات الإحصاءات الوطنية للتعليم التي أنشأتها هيئة الإحصاءات التركية، لوحظ أن نسبة النساء اللواتي أكملن مستوى تعليمي واحد على الأقل من سن 25 عاماً فما فوق قد ارتفعت على مر السنين. في عام 2008، كانت نسبة النساء اللواتي أكملن مستوى تعليمياً واحداً على الأقل 72.6%، بينما ارتفعت هذه النسبة

إلى 87.7% في عام 2020.³⁵ بالنظر إلى حالة التعليم المكتمل، تشير بيانات عام 2021 إلى أن معدلات إتمام التعليم الثانوي والثانوي المهني بين السكان الذين تزيد أعمارهم عن 25 عامًا قد ارتفعت منذ عام 2008، حيث بلغت 26,5% بين الذكور و18.3% بين الإناث. ويمكن توقع ارتفاع هذا المستوى في السنوات المقبلة بفضل التعليم الإلزامي. بالإضافة إلى ذلك، عند النظر إلى معدلات إتمام الدراسة الجامعية والدراسات العليا والدكتوراه، نلاحظ انخفاضًا كبيرًا في الفوارق بين النساء والرجال. فقد تضاعف معدل التخرج من الكليات والجامعات بين الرجال خلال الثلاثة عشر عامًا الماضية ليصل إلى 21.3%، بينما ارتفع بين النساء من 6.5% إلى 17.8%. انخفض هذا الفارق بشكل كبير في الدراسات العليا والدكتوراه، حيث ارتفعت نسبة تخرج النساء من الدراسات العليا من 0.8% إلى 2.4%، بينما ارتفعت نسبة الرجال من 0.8% إلى 2.9%. وبلغت نسبة النساء المتخرجات من الدكتوراه 0.5%، بينما بلغت نسبة الرجال 0.4%. وفي هذه الحالة، على الرغم من الزيادة الكبيرة في التعليم العالي وتقارب النسب بين النساء والرجال، إلا أنه من الضروري زيادة مشاركة كل من النساء والرجال.

كما عُدَّت مهمة الجهود الرامية إلى تمكين النساء من الاستفادة من برامج الدورات التدريبية المتنوعة في مراكز التعليم الشعبي والتعليم المهني، بهدف زيادة قابليتهن للتوظيف وتمكينهن من الحصول على مهن مدرة للدخل تتيح لهن المشاركة بنشاط في الحياة الاقتصادية والاجتماعية.³⁶ وفي هذا الصدد، لا تعكس الأرقام سوى جانب محدود من الواقع؛ ومن المتوقع أن يشكل التعليم أساسًا لزيادة الوعي بالعنف، والمشاركة الفعالة في القوى العاملة والحياة الاجتماعية، وزيادة تمثيل المرأة في آليات صنع القرار. وقد لوحظت تغييرات إيجابية في مشاركة المرأة في السياسة وآليات صنع القرار، ولكن الزيادة كانت بطيئة وغير كافية. على سبيل المثال، ارتفعت نسبة النساء في المناصب الإدارية العليا والمتوسطة بين عامي 2012 و2020 بنسبة 4.4% فقط لتصل إلى 19.3%.³⁷

كان التغيير الشامل المهم في تمثيل المرأة في التعليم وبيئة العمل هو حظر الحجاب، الذي كان موضوع نقاش دائم في تاريخ تركيا ولا يزال حتى الآن. بدأت المرونة في الجامعات بعد أن رفعت هيئة التعليم العالي (YÖK) الحظر في عام 2007. واستمرت المناقشات حول مقترحات الدستور الواردة في عام 2008، ولكن لم تُلغ الأحكام التقييدية

الواردة في المادة 5 من لائحة اللباس والزي إلا في 1 أكتوبر 2013. وبذلك تحقق ضمان فرص توظيف النساء المحجبات في مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات العامة.

ومن المتوقع أن يكون للترتيبات القانونية والاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمشاركة في التعليم والحياة العملية تأثير أكبر على المدى الطويل في المشاركة في السياسة وآليات صنع القرار. ولكن في هذا الصدد، حتى لو زادت معدلات التعليم والتمثيل، يجب أن يُؤخذ في الحسبان التمييز الأيديولوجي والمفاهيم السائدة حول أدوار المرأة والرجل والممارسات النظامية الجنسية. وللأسف، لا تزال هناك نقاشات أيديولوجية حول حضور بعض النساء، ولاسيما النساء المحجبات، في التعليم والتوظيف والتمثيل السياسي وحتى في المجال العام من خلال المجتمع المدني؛ لأن الصراعات الأيديولوجية تتجلى من خلال جسد المرأة، وتشكك في علاقة النساء المحجبات بالتعليم والحياة العملية والسياسة والمجتمع المدني. هؤلاء النساء، اللواتي يُزعم أنهن يخضعن للتقاليد والتخلف والضغط الأيديولوجي، قد يتعرضن للتمييز، ولاسيما في القطاع الخاص. ومن الواضح أنه يجب بذل جهود للقضاء على هذا النوع من التهميش والعنف النفسي في جميع الأوساط الأيديولوجية. وفي هذا الصدد، من المهم تحسين تطبيق التشريعات ذات الصلة.

أشير إلى الممارسات الخاطئة المتوارثة عن التقاليد والمفاهيم المجحفة للأدوار الاجتماعية بوصفها أسباباً رئيسة لحماية المرأة من جميع أشكال العنف في المجال العام. وقد أُتخذت إجراءات سريعة، لا يمكن تفصيلها هنا، بشأن جرائم الشرف والعنف المنزلي، ووضع لوائح طويلة لا يمكن شرحها هنا. وتوجد آراء إيجابية تشير إلى اتخاذ تدابير شاملة لمنع العنف، ولاسيما في السنوات الأولى. وقد أتاح إنشاء محكمة الأسرة في 3 كانون الثاني/يناير 2003، تحت إشراف خبراء في هذا المجال، إنشاء نظام منفصل أكثر تركيزاً وفعالية لكل فرد يتعرض للعنف داخل الأسرة. وفي 18 أيار/مايو 2005، نُشر في الجريدة الرسمية قرار بشأن إنشاء لجنة تحقيق برلمانية بهدف التحقيق في أسباب جرائم الشرف وجرائم العنف ضد النساء والأطفال وتحديد التدابير اللازمة لاتخاذها (الجمعية الوطنية التركية، 2005)، وبدأت اللجنة أعمالها. في 1 يونيو 2005، جرى ربط جرائم القتل بدافع الشرف والعرف وتشديد العقوبات عليها. وقد كان هذا التعميم دليلاً على أن حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحملت مسؤولية مكافحة العنف في سياستها

الحكومية، وأنها ستتخذ تدابير عاجلة، كما أظهرت أنها تبنت مفهوماً جديداً للدولة الاجتماعية مقارنة بمقاربات الدول الأخرى.³⁸ وفي الوقت نفسه، اتخذت قرارات بشأن الرقابة على فتح دور إيواء النساء والأطفال، ومسؤولية الإدارات المحلية في هذا الصدد. وقد جرى تكليف إدارة شؤون المرأة، التابعة لرئاسة الوزراء آنذاك والآن لوزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية (المُلغاة)، بتنسيق خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف الأسري ضد المرأة للفترة 2007-2010. ومن أجل متابعة العنف الأسري ضد المرأة، ووضع حلول فعّالة له، أُجريت في عام 2008 أول «دراسة عن العنف الأسري ضد المرأة في تركيا». وشكلت الدراسة الثانية، التي أُجريت في عام 2014، الأساس للتدابير المتخذة والسياسات الموضوعة لمكافحة العنف ضد المرأة.

في هذا الصدد، أدّى الإعلان عن إلغاء اتفاقية إسطنبول في مارس 2021 إلى ظهور نقاشات أيديولوجية حادة حول هذا الموضوع. قبل هذه النقاشات، من الضروري النظر إلى مكانة اتفاقية إسطنبول في مكافحة العنف. إن اتفاقية مجلس أوروبا لمنع العنف ضد المرأة والعنف الأسري ومكافحتهما، التي سُميت باتفاقية إسطنبول؛ لأنها وُقعت أول مرة في إسطنبول، جرى اعتمادها من قبل لجنة وزراء مجلس أوروبا في 7 أبريل 2011 ودخلت حيز التنفيذ في 1 أغسطس 2014. وقد سبق ذلك توقيع تركيا على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (CEDAW) في عام 1985، واعتماد جميع دول الأمم المتحدة إعلان القضاء على العنف ضد المرأة (Declaration on the Elimination of Violence Against Women, DEVAW) التي وقّعت عليها تركيا في عام 1985 وقبلها جميع دول الأمم المتحدة في عام 1993، وقد حددت أنواع العنف الأسري وأعربت عن أن منعها هو مسؤولية الدولة.

والأهم من ذلك، أنه في ظل الحاجة إلى قانون خاص يأخذ في الاعتبار السياق التركي في إطار الالتزامات المتعلقة باتفاقية CEDAW و DEVAW واتفاقية إسطنبول، أُعيد النظر في قانون حماية الأسرة رقم 4320 الصادر في عام 1998، الذي كان قد وُسّع نطاقه حتى ذلك الحين، ولكنه ظل غير كافٍ في التطبيق، وذلك بالتنسيق بين وزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والحماية من العنف ضد المرأة ووزارة العدل ووزارة الداخلية ووزارة التعليم ووزارة الصحة ووزارة العمل والمؤسسات الاجتماعية ووكالة الأمم المتحدة للمرأة (UN Women) ووكالة الأمم المتحدة للرعاية الاجتماعية (UNRWA) ووكالة الأمم

المتحدة للإغاثة والإعانة (UNRWA) وممثلي منظمات المجتمع المدني والمدّعين العامّين وقضاة محكمة الأسرة ورؤساء نقابات المحامين، وأعيد النظر في قانون حماية الأسرة ومنع العنف ضد المرأة رقم 6284 في 8 مارس 2012، يوم المرأة العالمي، ونُشر في الجريدة الرسمية في 20 مارس 2012. وقد كان هذا الأمر بالنسبة إلى حزب العدالة والتنمية مرتبطاً بوضع سياسة مناسبة للسياق التركي. يتضمن القانون معلومات مفصلة عن اتخاذ تدابير وقائية، وإنشاء مراكز لمنع العنف ومتابعته، والدعم الذي سيقدّم إلى الأشخاص المحميين.

وكما هو الحال في الاتفاقيات الدولية الأخرى، فإن التركيز الرئيس للقانون ليس على العنف ضد المرأة فحسب، بل على أي شخص يتعرض للعنف في الأسرة. وأكثر ما أثار الجدل هو عبارة: «إفادة المرأة هي الأساس»، التي تعني في الواقع بكل معانيها «إفادة الضحية هي الأساس». وبإضافة عبارة: «لا يُشترط تقديم مستندات لاتخاذ قرار الحماية» إلى القانون رقم 4320، أُلغيت عملية البحث عن أدلة، ومن هنا يمكن للقاضي اتخاذ قرار الحماية بناءً على إفادة الضحية. وقد أشارت لجنة تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل (KEFEK) في تقريرها عام 2010 بشأن تحديد أوجه القصور في التشريعات والتطبيق في مجال منع العنف ضد المرأة. كما أن خطة العمل الوطنية لمكافحة العنف ضد المرأة للفترة 2012-2015، التي ركزت على تغيير المفاهيم والتوعية وتغيير العقلية بشأن العنف، ودعم ضحايا العنف ومساعدتهم على الوصول إلى نمط حياة مستدام، شكلت البنية التحتية اللازمة، وأظهرت موقفاً واضحاً تجاه العوائق الاجتماعية التي قد تواجه تنفيذ هذه الإجراءات.

وبهذا النهج، تحقق في يناير 2015 إنشاء لجنة تحقيق برلمانية في إطار مجلس النواب التركي بهدف دراسة أسباب العنف ضد المرأة، وتحديد التدابير اللازمة لمكافحته. وقدمت اللجنة تقريرها في 8 مايو 2015.³⁹ وفي 17 مارس 2016، دخلت لائحة تنظيم مراكز منع العنف ومراقبته، الصادرة بموجب القانون رقم 6284، حيز التنفيذ بعد نشرها في الجريدة الرسمية. تقدّم مراكز منع العنف ومراقبته (ŞÖNİM)، التي تعمل على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع، خدمات قائمة على مبدأ المراقبة في إطار التدابير الوقائية والوقائية من العنف، وتقدّم خدماتها حالياً في 81 محافظة. ورغم أن مراكز منع العنف ومراقبته تُعدّ مبادرة إيجابية للغاية، إلا أن هناك آراء تدعو إلى تطويرها ودعمها من حيث

التنفيذ والتشغيل. ومن بين التطبيقات الأخرى التي تُعدّ إيجابية في مجال السياسات الاجتماعية للمرأة، هناك تطبيق: «خط الدعم الاجتماعي 183» الذي يعمل منذ عام 2004. بالإضافة إلى ذلك، هناك تطبيق آخر يُعدّ إيجابياً، وهو تطبيق نظام دعم المرأة (KADES) الذي طُوّر بالتعاون بين وزارة الداخلية ووزارة الأسرة والشؤون الاجتماعية والرعاية الاجتماعية بهدف توفير دعم فعال وسريع للنساء ضحايا العنف أو المعرضات لخطر العنف، وذلك باستخدام التكنولوجيا الرقمية الحديثة. بدأ تطبيق (KADES) الذي يدعم الهواتف الذكية، في تقديم خدماته في 24 مارس 2018، وهو مخصص للنساء فقط، ويتيح لهن الضغط على زر «طلب المساعدة» لتسهيل تدخل قوات الأمن بشكل فعال وسريع على مدار الساعة،⁴⁰ لكن انتقد هذا التطبيق لكونه مخصص للنساء فقط. ومن بين الإجراءات الفعالة الأخرى لمكافحة العنف ضد المرأة تطبيق الأصفاد الإلكترونية الذي وُضع بالتعاون بين وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية (الملغاة) ووزارة الداخلية ووزارة العدل. وقد بدأ تطبيق الأصفاد الإلكترونية بوصفه برنامجاً تجريبياً بموجب «بروتوكول التعاون بشأن تطبيق أنظمة المتابعة بالوسائل التقنية في إطار مكافحة العنف ضد المرأة»، بدأ تطبيق الأصفاد الإلكترونية كبرنامج تجريبي، ومع استكمال الأعمال الفنية اللازمة بموجب القانون رقم 6284 في 25 يناير 2021، بدأ مركز المراقبة الإلكترونية التابع لمديرية الأمن العام في العمل على مستوى البلاد. وفيما يتعلق بمنع الزواج المبكر، الذي يُعدّ أحد الجوانب المهمة الأخرى لمكافحة العنف ضد المرأة، أُجريت زيارات ميدانية بين عامي 2017 و2018 إلى المحافظات التي ترتفع فيها معدلات الزواج المبكر والقسري، بهدف إعداد خطة عمل لمعالجة هذه المشكلة في إطار الخطة الوطنية الثالثة لمكافحة العنف ضد المرأة.

وبالتزامن مع ذلك، ومن أجل توسيع نطاق عمل دور إيواء النساء اللواتي تعرّضن للعنف الجسدي أو العاطفي أو الجنسي أو الاقتصادي أو اللفظي، وحماية النساء وأطفالهن من العنف، وحل مشكلاتهن، وتمكينهن اجتماعياً واقتصادياً ونفسياً، أصبح من الضروري في عام 2012 إلزام البلديات الكبرى والبلديات التي يزيد عدد سكانها عن 100 ألف نسمة بفتح دور إيواء للنساء والأطفال. كما جرى توفير حضانات ونواد للأطفال الذين يقيمون مع أمهاتهم في دور الإيواء. من ناحية أخرى، جرى توجيه النساء اللواتي يتلقين الخدمات في دور الضيافة النسائية النشطة في 81 محافظة إلى الأنشطة

الفنية والاجتماعية والرياضية، فضلاً عن تمكينهن من الاستفادة من دورات التدريب المهني لتطوير مهاراتهم المهنية وزيادة كفاءتهن الذاتية.

على الرغم من العديد من الانتقادات الاستشراقية المضخمة، فإن حزب العدالة والتنمية هو أول حكومة تعمل بشكل مفصل للوفاء بهذه المسؤوليات. وقد جرى بالفعل قبول اتفاقية إسطنبول، وهي نسخة من سياسات منع العنف التي يجري العمل عليها، وهي توضح تعريف العنف بشكل أكثر دقة، وتعرّف التمييز على أساس الأدوار الجنسانية على أنه عنف. وقد عُدّت هذه الاتفاقية مهمة للغاية؛ لكونها أول اتفاقية دولية ملزمة في مجال مكافحة العنف ضد المرأة، ولأنها تشمل جميع أفراد الأسرة المعرضين للعنف، ولا سيما النساء. وقد أسهمت الاتفاقية ذات الصلة بشكل كبير في صياغة القانون رقم 6284، ولكن كما ورد في المقدمة، فإن الاستقطاب في النقاشات الاجتماعية القائمة على المناهج الأيديولوجية وظهور أجندة دفعت الناس إلى القلق بشأن حماية الأسرة على وجه الخصوص، ودفعت حكومة حزب العدالة والتنمية إلى الانسحاب من هذه الاتفاقية في عام 2021. وتعكس التصريحات الصادرة بشأن إلغاء الاتفاقية والمناقشات الساخنة التي سبقتها شعوراً بالتهديد المقلق المتمثل في التحول الاجتماعي.

وقد أثار استخدام الاتفاقية مفهوم: «النوع الاجتماعي» البعيد عن السياق التركي، سواء من الناحية الأكاديمية أو في النقاشات العامة، ومناقشتها للعنف من خلال النساء الضحايا، ولا سيما النساء المحرومات بشكل عام، كونها اتفاقية «مستوردة»، أدت إلى مناقشة فكرة أن الأسرة في خطر. وقد شكلت صلة الاتفاقية بالنشاط المناصر لحقوق المثليين والمثليات ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية محور النقاشات، حيث عُدّت الاتفاقية خطة أيديولوجية دولية. وقد دفعت الاعتراضات التي جاءت على أساس أن الاتفاقية تتجاهل القيم الروحية للمجتمع - الدولة إلى الوفاء بمسؤوليتها في حماية «الأسرة» كما يراها الشعب. في هذا الصدد، أعرب حزب العدالة والتنمية، من داخله ومن مختلف الجماعات، ولا سيما الجماعات النسائية، عن تعليقات مفادها أن هذا التراجع يعني إهدار كل ما جرى إنجازه حتى الآن في مجال مكافحة العنف، وأن الأعمال التي قام بها حتى الآن في مجال المرأة كانت غير مرغوب فيها، وأن هذه التغييرات ستكشف النقاب عن النهج الأيديولوجي الحقيقي. جرت مناقشة الجانب المتوافق مع التحول الاجتماعي في سياسات حزب العدالة والتنمية، بالتركيز على أبعاده التي تركز على «الحفاظ على القديم» وتثير القلق الاجتماعي في المجتمع عندما يتعلق

الأمر بالمرأة والأسرة. وقد أدى ذلك إلى دخول السياسات الأسرية، التي لم تكن موجودة بشكل مباشر حتى عام 2011، بشكل واضح إلى المجتمع.

تصور الدولة القومية للأسرة والعودة إلى سياسات الأسرة

ورد في قسم التشريعات القانونية المتعلقة بالمرأة، أن إقرار القانون المدني الجديد وإنشاء محاكم الأسرة المرتبطة به هما تطوران مهمان رائدان في مجال التشريعات المتعلقة بالأسرة. يُعدّ القانون رقم 6284، الذي يُعدّ رائداً في مجال التشريعات القانونية المتعلقة بمنع العنف الأسري- قانوناً يشمل الأسرة والمرأة. في هذا الصدد، يمكن القول: إن سياسات العشرين عاماً الماضية بدأت في الواقع بالتركيز على المرأة، ولكن العديد من السياسات المتعلقة بالمرأة شكلت أيضاً الأساس للنهج الذي بدأ في التبلور بعد عام 2011 في شكل سياسات أسرية.

أبرز الأجزاء في خطة العمل هي السياسات الاجتماعية التي يجري تطويرها خصيصاً لمساعدة ضحايا العنف. ونتيجة للانتقادات الموجهة إلى التركيز المستمر على النساء في الحديث عن العنف، جرى التركيز على تعزيز جهود منع العنف والحماية من خلال إعادة تأهيل ومراقبة مرتكبي العنف. بالإضافة إلى ذلك، تهدف هذه الجهود إلى تحقيق تقدم ناجح في مجال التوعية وتغيير العقلية من خلال برامج التوعية والتدريب الموجهة إلى موظفي المؤسسات العامة والمجتمع على حد سواء. في هذا السياق، من خلال «ندوات التوعية بمكافحة العنف الأسري» و«مشروع إنشاء نموذج يتضمن تدخلات خدمات اجتماعية متعددة الأبعاد موجهة إلى مرتكبي العنف» بشكل عام، من المفهوم أن العنف مشكلة تتعلق بالأسرة، وأن السياسات الاجتماعية المتعلقة بالمرأة على وجه الخصوص تُعدّ سياسات تهدف إلى دعم الأسرة. في هذه الحالة، نجد سياسة تسعى إلى إعطاء المرأة جميع حقوقها وتضع دعم الأسرة في مقدمة أولوياتها. لكن الموقف الأيديولوجي للحكومة والانقسامات التي نشأت عنه أدت إلى عدّ حماية الأسرة أمراً أحادي الجانب، مما يعوّق حماية المرأة، ويؤدي إلى تقييمات تفيد بأن هذين الأمرين لا يمكن أن يتحققا معاً. وهنا تبرز الحاجة إلى أن يكون النموذج الجديد الذي يسعى حزب العدالة والتنمية إلى تطويره أكثر فعالية في مشاركة عمليات إنتاج المحتوى وزيادته وفتحه للنقاش، وفي تمثيل جهوده في مجال الأدوار والمقاربات المختلفة التي ترافق التحول الاجتماعي أمام الرأي العام.

في الواقع، ترتبط السياسات الأسرية في العديد من بلدان العالم ارتباطاً وثيقاً بخطط التنمية الحكومية. في هذا السياق، فإن البيانات المتعلقة بمعدلات الإنجاب والزواج والطلاق لدى النساء، وهيكل الهرم السكاني، لها تأثير كبير في وضع السياسات الاجتماعية المتعلقة بالأسرة وتحديد النهج الجديدة. في معظم النهج، جرى استخدام زيادة معدلات الزواج والإنجاب، وخفض معدلات الطلاق، وتقليل عدد المسنين بوصف ذلك صيغة لحماية الأسرة. في هذا النهج، إلى جانب العوامل التي سبق ذكرها، توضح الرسوم البيانية التي تعرض بيانات السكان للفترة 2001-2021 نهج «الأسرة القوية» الذي بدأ في عام 2011 وتعين تحديده بوصفه رؤية عام 2022. يمكن القول: إن الأعمال الموجهة للمسنين على وجه الخصوص قد دخلت في سياسات الأسرة؛ لأن النظر إلى الهرم السكاني والرسوم البيانية حسب الفئة العمرية يظهر انخفاض عدد الأطفال وزيادة عدد المسنين. وبناءً على ذلك، انخفض إجمالي عدد المواليد ومعدل الخصوبة في تركيا على مر السنين، واقترب من متوسط الاتحاد الأوروبي (1.5%)،⁴¹ وفي الوقت نفسه، عُدَّ ارتفاع معدل الطلاق وانخفاض معدل الزواج بمثابة إنذار بشأن حماية الأسرة، وأصبح مفهوم الأسرة أكثر بروزاً من مفهوم المرأة، وبخاصة بعد عام 2011.

في هذه الحالة، تركزت الدراسات المتعلقة بالأسرة على تشجيع الزواج واستدامته. وقد تعين تحديد أهم قضية في تقاطع هذه السياسات على أنها الخطر المتمثل في أن تصبح النساء، بسبب أدوارهن البيولوجية والاجتماعية في قضايا مثل الولادة والطلاق والزواج في العمليات الاجتماعية، هدفاً لهذه السياسات؛ لأن زيادة الزواج والإنجاب وتقليل الطلاق في المجتمع التركي، إذا لم تتحقق اتباع السياسات الصحيحة، يمكن أن يتحول إلى خطاب يحدد دور المرأة في المنزل ويجبرها على القيام ببعض الأدوار، وبخاصة أن معظم السياسات المتعلقة بالمرأة التي أُتخذت منذ عام 2002 قد باءت بالإخفاق. إلى درجة أن الخطاب الذي أعقب عام 2011 بدأ يُنظر إليه على أنه تدخل من السياسات الحكومية في جسد المرأة. لكن السياسات تتضمن عبارات تهدف إلى تطوير نهج أكثر شمولية قائم على تقييم الواقع الاجتماعي؛ أي أن هذه السياسات لا تستند إلى تصور متجانس للفرد، بل تأخذ في الحسبان الاختلافات المحلية في أوضاع النساء ورغباتهن، وتراعي أن وجود الأسرة واتساعها ورفاهها كل ذلك يمثل أولوية قصوى في معظم السياقات.

منذ أكتوبر 2017، يحصل من خلال برنامج الدعم الاجتماعي للأسرة (ASDEP) الوصول إلى أفراد الأسرة في سياقهم الخاص، وتحديد المخاطر الاجتماعية التي تواجه النساء والأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن، وضمان استفادتهم من الخدمات التي تلبي احتياجات الأسر.⁴² تحقق افتتاح 387 مركزاً للخدمات الاجتماعية (SHM) موجهة للأسرة وجميع أفراد المجتمع. ومنذ عام 2012، بدأت مراكز دعم الأسرة (ADEM) نشاطها، ومنذ عام 2014، أنشئت مراكز التضامن الاجتماعي (SODAM) التي تقدّم دعماً متعدد الأبعاد، ولاسيما في المناطق التي تعيش فيها الفئات المحرومة. منذ تلك السنوات، بدأ ظهور نهج يركز على تمكين جميع أفراد الأسرة، سواء كانوا من النساء أم من الرجال أم ذوي الإعاقة أم كبار السن أم الأطفال. ومن بين التطبيقات الميسرة التي تهدف إلى تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، يمكن ذكر الخدمات المقدمة بموجب القانون رقم 2022، التي تشمل تقديم المساعدة المالية للأشخاص ذوي الإعاقة في شكل رواتب ورعاية منزلية في ظل شروط معينة.

انطلاقاً من أهمية توعية الأزواج في مرحلة تكوين الأسرة، أعدت وزارة الشؤون الاجتماعية والحقوق الإنسانية في عام 2012 «برنامج التثقيف قبل الزواج (EÖEP)» ووضعت موضع التنفيذ. ومن الأعمال الأخرى التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف «برنامج الاستشارات قبل الزواج» الذي تنفذه وزارة الصحة. أما «برنامج التربية الأسرية (AEP)» الذي أعدته وزارة الأسرة والسياسات الاجتماعية، وهو تطبيق شامل للتربية الأسرية، فقد نُفذ بهدف تمكين أفراد الأسرة من اكتساب المعرفة والممارسات اللازمة لاكتساب المهارات الأساسية للحياة الأسرية. ومن المشروعات التعليمية المهمة الأخرى «مشروع تثقيف الأم والأب والطفل» الذي أطلقته وزارة التربية والتعليم في عام 1998 واستمر في الوصول إلى شرائح واسعة من المجتمع خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية.

يمكن القول: إن جميع هذه الجهود تواجه العديد من المشكلات والقصور في التنفيذ والتوعية والاستدامة، ولكن استمرار الدولة في ربط معظم مناهجها المتعلقة بحقوق المرأة وحقوق المسنين والمعوقين والأطفال بالأسرة، وإسناد مسؤولية استدامة الأسرة إلى المرأة وحدها - يعطي انطباعاً بأن الجهود المبذولة من أجل رفاهية الأسرة تهدف إلى منع المرأة من تحمل مسؤولية استدامة الأسرة. وقد بدأت برامج المساعدة والدعم،

ولاسيما تلك التي تُنفَّذ من خلال السياسات، في التركيز على رفاهية المسنين والمعوقين والأطفال إلى جانب الأسرة، بما يتماشى مع نهج غالبية المجتمع. ومن الواضح، كما ذكرنا سابقاً، أن هناك جهوداً لتناول الأسرة بشكل شامل، ولكن يجب أيضاً مراعاة تأثير الهيكل الاجتماعي الذي يضع المرأة في مركزها، والتحول الاجتماعي وتغير الأدوار.

في هذه المرحلة، على الرغم من أن الأولوية والأهمية الممنوحة للأسرة والقيم في غالبية المجتمع هي مسألة لا جدال فيها، إلا أن نهج الحماية من الآثار السلبية للتحول، الذي يجعل الأسرة مقدسة ومصونة بعيداً عن معنى الأسرة المتساوية والعدالة، جعل من الصعب طرح مشكلات «الأسرة» الفاسدة الموجودة على أنها واقع اجتماعي. إن التركيز على تطوير سياسات اجتماعية تقلل من تحديد مسؤولية النساء عن الأسرة والشباب والأطفال، مع مراعاة التحول في المجتمع والأسرة، هو النقطة الأكثر أهمية في تطبيق الإنجازات التي حققها حزب العدالة والتنمية واستدامتها.

أثارت ردود الفعل الاجتماعية التي رافقت التحول الاجتماعي النقاشات الأيديولوجية المذكورة. أدت هذه المشكلات التي نشأت من قاعدة المجتمع والانتقادات والمقاومة الموجهة إلى السلطة إلى زيادة الحديث حول الأسرة. ويُلاحظ أن تربية «أجيال متدينة» وحظر الإجهاض والتصريحات الموجهة إلى مستهلكي الكحول وما يقال عن العلاقات خارج إطار الزواج - كل ذلك يجري ربطه بالخطاب النسوي والأسري ويُنتقد أيديولوجياً.⁴³ ومع ذلك، كما ذكرنا سابقاً، تتضمن السياسات خطوات مهمة جداً في مجال حقوق المرأة، وقد نوقشت خطاب الأسرة منذ تأسيس الجمهورية التركية بمحتويات ومقاربات مختلفة، ولم تجر هذه النقاشات من منطلق جديد أو محافظ فقط. إن الأسرة قُبلت تاريخياً بوصفها وحدة أساسية للحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وقد جرى تقييم فكرة الأسرة النووية بشكل نقدي بوصفها بيئة ترسخت فيها الافتراضات الأيديولوجية للرأسمالية والدولة القومية، وعُدَّت مجالاً مثاليًا لتطبيق السياسات المحافظة. ولكن عند النظر إلى تحوّل نماذج الدولة القومية، تظهر أمامنا صورة أكثر تعقيداً.⁴⁴

يبدو أن تركيا في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية قد تحركت بسرعة كبيرة في مجال أداء الأسرة دوراً في مجتمع الرفاه. من أجل تعزيز الأساس القانوني للتنظيمات

المتعلقة بمكانة المرأة في الحياة العملية، كفل قانون العمل رقم 4857 الذي دخل حيز التنفيذ في 10 يونيو 2003 عدم جواز التمييز بين الجنسين في العلاقات بين أرباب العمل والعمال، ومن ذلك التمييز على أساس الجنس. وقد جرى النص بشكل خاص على «المساواة في الأجر عن العمل المتساوي»، وعدم جواز التمييز على أساس الحمل أو الولادة أو الحالة الاجتماعية أو المسؤوليات الأسرية أو الجنس. وفقاً للتعميم الصادر في عام 2004 بعنوان «التصرف وفقاً لمبدأ المساواة في توفير الموظفين»، فُرض حظر التمييز على أساس الجنس. وقد صدقت تركيا على اتفاقية سياسة التوظيف واتفاقيات التمييز الصادرة عن منظمة العمل الدولية (ILO).

وقد بُذلت جهود لإنشاء آليات فعالة لتشجيع مشاركة المرأة في الحياة العملية بشكل فعال. وقد أُتخذت خطوات مهمة في هذا الصدد في قانون الموظفين المدنيين وقانون العمل. وبفضل التعديلات التي أُدخلت على القوانين المذكورة، تحقق توفير ضمانات قانونية مهمة لمكانة المرأة في الحياة العملية وللتوافق بين العمل والأسرة. وقد أُدخلت تشريعات قانونية تتعلق بالمرأة العاملة، مثل إجازة الأمومة والأبوة، وإجازة الرضاعة، وتنظيم نوبات العمل الليلية، وحقّ الوالدين في العمل بدوام جزئي، وتوفير الدعم لحضانات الأطفال ودور رعاية الأطفال، ومنع التمييز. وبالنظر إلى ورش العمل والتقارير والتوصيات الصادرة عن النقابات وبعض المنظمات غير الحكومية، يتضح أن مطالب العاملات قد تحققت تلبيتها من خلال عقود العمل الجماعية في موضوعات مثل إجازة الأمومة وإجازة الرضاعة. ومن الآراء الشائعة بين العاملات أن هذه الحقوق تمثل مكاسب مهمة، ولكن يجب أن يُنظر إلى هذه الإجازات على أنها حق للأطفال، وأنه يجب تمديدها واستخدامها بطرق مختلفة حسب الطلب.

عند النظر إلى مشاركة المرأة في القوى العاملة ومعدلات التوظيف والبطالة مقارنة بمستويات التعليم، نلاحظ وجود علاقة مهمة بين مستويات التعليم ومشاركة المرأة في التوظيف والقوى العاملة، وأن هذه النسب ترتفع بحسب مستوى التعليم. ويُلاحظ أن نسبة العمل بدوام جزئي ارتفعت من 19,5% بين النساء إلى 9,3% بين الرجال بين عامي 2020 و2022.⁴⁵ عند دراسة وضع المرأة في الحياة العملية في ضوء بيانات TÜİK، نلاحظ أن معدل التوظيف في عام 2002 كان 25.3%، بينما ارتفع هذا المعدل إلى 28.7% في عام 2019. بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة بشكل عام 34.6%

في عام 2019، بينما بلغت نسبة مشاركتهم في القوى العاملة بحسب مستويات التعليم 43.1% في المدارس الثانوية المهنية والتقنية و71.1% في التعليم العالي. على الرغم من ارتفاع الأرقام بحسب مستويات التعليم وارتفاع المتوسط، إلا أنه من الواضح أنه من الضروري بذل جهود عاجلة لزيادة هذه النسب بوتيرة أسرع بالنظر إلى الزخم العام.⁴⁶

تجب الإشارة إلى أنه أُتخذت خطوات مختلفة من أجل دفع التطورات في اتجاه إيجابي. في الفترة 2012-2017، نفذت ASPB «مشروع تعزيز ريادة المرأة» الذي يهدف إلى تحديد العوامل التي تدعم مشاركة المرأة في القوى العاملة وعمليات ريادة الأعمال والمشكلات التي تواجهها، ووضع سياسات لحلها.⁴⁷ مع «ندوات التثقيف المالي وتمكين المرأة اقتصادياً» التي بدأت في عام 2017، تحققت توعية المشاركات من النساء بالمفاهيم المالية الأساسية المتعلقة بإدارة الأموال (الدخل والإنفاق والديون وأدوات الاستثمار وما إلى ذلك)، ونظام التقاعد الفردي.⁴⁸

في 30 أكتوبر 2018، تحقق توقيع «بروتوكول التعاون لتعزيز تعاونيات النساء» بالتعاون بين وزارة الزراعة والغابات ووزارة التجارة ووزارة الشؤون الاجتماعية والحقوق الإنسانية (المُلغاة) في ذلك الوقت، بهدف تعزيز تعاونيات النساء التي تعمل في هذا المجال.⁴⁹ من ناحية أخرى، لا تزال هناك جهود مهمة لدعم رائدات الأعمال. وفي هذا السياق، نظمت إدارة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة (KOSGEB) دورات تدريبية في مجال ريادة الأعمال التطبيقية، شاركت فيها نسبة 46% من النساء، كما قدمت الدعم لريادي الأعمال الجدد، الذين تشكل النساء 47.5% منهم، في عملية إنشاء مشروعاتهم الجديدة. كما يهدف مشروع «المرأة أولاً في ريادة الأعمال» الذي تنفذه وزارة التعليم الوطني إلى دعم النساء في رحلتهم نحو ريادة الأعمال وزيادة إسهامهن في الاقتصاد.

على الرغم من ارتفاع معدل عمل النساء، إلا أن هذا الارتفاع ومعدل الزيادة غير كافيين. وعلى الرغم من انخفاض العمالة غير المسجلة، إلا أن النساء لا يزلن يشكلن الغالبية في هذه المجالات.⁵⁰ على الرغم من التحسينات التي تحقق إجراؤها والحقوق المكتسبة، لا تزال إجازة الأمومة وإجازة الرضاعة والحق في الحضانة لا تزال تُعدّ عبئاً على أرباب العمل، ولأن الجزء من هذه الحقوق الذي يخص الرجال لم يُدرج في النظام،

فإن النساء يتعرضن للتنمر، ولعقود شروط مباشرة، وتقييمات للأداء تتعلق بالولادة والأطفال، وهذا يدفعهن إلى ترك أماكن عملهن.

نظرًا لأن الهيكل العام للعمالة في تركيا يشمل الأعمال غير الرسمية والعمل الحر والعمل الأسري غير مدفوع الأجر، فإن نظام الضمان الاجتماعي يظل غير فعال بالنسبة لقطاع كبير من السكان، وهذا يجبرهم على الاعتماد على الروابط الأسرية. ويكمن الخطر الأكبر هنا في افتراض موثوقية الآليات الداخلية للأسرة وتجاهل أن النهج الذي يضع الأسرة في المركز يعتمد على عمل المرأة. في هذه المرحلة، يجب تعزيز الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والعاطفية للأسرة من خلال أساليب دعم ومراقبة مختلفة، وتجب إزالة المرأة من مركز العمل في هذه الأسرة. يمكن أن يشكل النهج الذي يُعدّ عمل المرأة غير مدفوع الأجر، أي عمل الرعاية، مسؤولية «طبيعية» للمرأة كعنصر يدعم المجتمع ووجود الرجال في المجال العام، مشكلة مهمة.⁵¹ نظرًا لأنّ عمل الرعاية هو عمل لا يمكن قياسه باعتباره عملاً عاطفياً، فقد حُكم عليه بأن يكون غير مرئي. تتضمن خطة التنمية عام 2023 التي وضعها حزب العدالة والتنمية دراسات حول مشاركة المرأة في نظام الضمان الاجتماعي فيما يتعلق بمسألة العمل المنزلي التي طال نقاشها، وتكتسب هذه الدراسات أهمية كبيرة. بالإضافة إلى ذلك، تُظهر الدراسات التي أُجريت في مجالات ريادة الأعمال والزراعة والعمل المرن والتعاونيات أن هناك طرقاً بديلة لتعزيز مشاركة المرأة في القوى العاملة. وهذا أمر مهم من حيث عدم عدّ المشاركة في القوى العاملة المحددة بشكل معين الشرط الوحيد لتمكين كل امرأة.

خريطة طريق للسياسات الاجتماعية الشاملة

بناءً على هذه المناقشة حول جذور النقاشات الأيديولوجية وعلاقتها بالمرأة والأسرة وكيفية تصورها في الدولة القومية والمجال العام - يجب ألا ننسى أن هناك بنية أيديولوجية مهيمنة متأصلة في البنية الاجتماعية في تركيا، وأنها لا تنبع من حكم حزب العدالة والتنمية، بل هي راسخة في الذاكرة الجماعية، كما نرى في النقاشات في المجال العام. وبما أن النظرية الاجتماعية والسياسية تتفق في الغالب على أن هذه البنية الأيديولوجية ستستمر في الوجود بشكل أو بآخر، فإنه يجب العمل على أساس أن هذا النظام الأيديولوجي ليس متجانساً، بل تجري إعادة إنتاجه من خلال التناقضات التي يولدها، كما أنه يتداخل أحياناً

مع أيديولوجيات أخرى. في هذه الحالة، يجب أن نأخذ في الاعتبار أن كل سياسة تسعى إلى إنتاج معلومات ضد هذا النظام السائد لها أيضًا قبول أيديولوجي، وأن المعارضة التي تجري وفقًا لهذا القبول ستتحول إلى أجهزة أيديولوجية مختلفة وتنتج خطابًا. لذلك، يجب أخذ اقتراح مانهايم على محمل الجد، وإجراء تحليلات للمواقف الأيديولوجية الموجودة في التحليلات التي تُجرى للأيديولوجيات المتعارضة، وعدم نسيان أن أي بنية أيديولوجية ليست متجانسة. وبهذا المعنى، لن يكون من الممكن تحقيق النتائج المرجوة من السياسات الاجتماعية دون وجود مستوى مشترك يجري فيه التفاوض على جميع أنواع المقاربات الأيديولوجية.

وبالنظر إلى هذه المقترحات، يمكن تلخيص نتائج التحليل الذي تحقق إجراءاته⁵² بتقييم مبدأ «المرأة القوية، الأسرة القوية، المجتمع القوي» الذي يتبناه حزب العدالة والتنمية. بالنظر إلى المناقشات المذكورة أعلاه حول علاقة المرأة والأسرة، يتعين على حزب العدالة والتنمية أن يعبر بوضوح عن جديته في مجال حقوق المرأة، والأطفال، وكبار السن، والمعاقين، والشباب، وأن يشرح أسباب الأعمال التي قام بها حتى الآن دون استخدام لغة تهميشية. ولهذا السبب، من المهم مناقشة مصطلح «المرأة القوية». يجب تجنب بناء صورة «مثالية» متجانسة للمرأة، على غرار إستراتيجية بناء الدولة القومية في تركيا. بمعنى آخر، لا ينبغي السماح لصورة «المرأة القوية» بأن تفرق بين النساء في المجتمع، وتؤدي إلى ظهور مفهوم هرمي. يجب توضيح أن «المرأة القوية» هي التي تريد أن تكون كذلك بمحض إرادتها، وأنه يجب دعم جميع النساء وتمكينهن في جميع المجالات التي يرغبن فيها، وينبغي تطبيق السياسات وفقًا لذلك.

يجب وضع سياسات تشمل جميع النساء في سياقاتهن وهوياتهن وبمحض إرادتهن. على سبيل المثال، يجب ضمان الحقوق وتكافؤ الفرص من خلال سياسات شاملة من دون تمييز بين النساء الراغبات في الانضمام إلى القوى العاملة، والنساء الراغبات في البقاء في المنزل، والنساء الراغبات في العمل المرن، والنساء ذوات الإعاقة، والنساء الراغبات في المشاركة في السياسة. يجب زيادة الجهود ومواصلة العمل من أجل حصول النساء، اللواتي يزداد تأثيرهن يومًا بعد يوم في مجالات التعليم والتوظيف والسياسة والمجتمع المدني وريادة الأعمال، على النسب التمثيلية التي يستحقنها، ومشاركتهن في آليات صنع القرار، وتغيير التصورات السائدة بشأن مكانتهن في المجتمع. يجب زيادة الجهود

والرقابة في مجال العمل غير المسجل والعمالة الزراعية. يجب توسيع نطاق اللوائح المتعلقة بعمل ربوات البيوت وتقاعدهن.

وفي هذه الجهود، ينبغي زيادة الإدماج الاجتماعي قدر الإمكان، والرجوع بشكل أكبر إلى آراء ومقترحات مختلف مجموعات النساء، سواء الشابات أم المسنات، من مختلف المجموعات والمناهج، بحيث تنعكس هذه الآراء في السياسات الاجتماعية الجديدة. على سبيل المثال، ينبغي تطوير غرف الرضاعة التي جرى إنشاؤها لتشمل النساء ذوات الإعاقة. يجب القضاء على جميع أنواع التصورات والمقاربات التي قد تشكل عائقاً أمام تعليم المرأة، وترسيخ دور المرأة في التعليم، وتعزيز مقارنة «أن المجتمع الفعال لا يمكن أن يتحقق إلا بتمثيل جميع أفراد». مع زيادة فرص وصول المرأة إلى العمل، تجب زيادة جهود التثقيف والتوعية اللازمة لتذليل العقبات الذهنية التي تحول دون حصولها على هذه الفرص. تُنفذ برامج توعية موجهة إلى مختلف شرائح المجتمع بين جميع العاملين في المؤسسات التي يجب أن تتدخل في قضايا العنف ضد المرأة. يجب توسيع نطاق هذه البرامج لتشمل الضحايا والجناة وأفراد المجتمع والأسرة الآخرين، وكذلك جميع الأفراد الذين يعملون في مجال مكافحة العنف. يجب العمل على تحسين لغة وسائل الإعلام بحيث تمنع إعادة إنتاج العنف وتكون غير جنسانية، من خلال لوائح قانونية ومؤسسية. وبذلك، يمكن منع استمرار مناقشة العنف من منظور المرأة وتصويره على أنه «مشكلة» تخصها.

يجب فتح النقاش حول الممارسات الفاسدة للخطاب الأسري المقبول في سياق مبدأ «الأسرة القوية» وإعادة صياغته في ضوء الماضي والحاضر والمستقبل. يجب إجراء بحوث حول الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية والقانونية والسياسية لتصوير الأسرة، وتطوير نهج شامل ومتكامل لتصورها. ولا يتعلق الأمر هنا بتقديم تعريف واضح للأسرة، بل بمناقشة القيم التي كانت مهمة في الماضي، وكيف يمكن استخدامها دليلاً شاملاً في تركيا اليوم، وكيف يمكن وضع خطة مستقبلية بناءً على تحليلات تحول الأسرة. يجب وضع سياسات اجتماعية تراعي رغبات المجتمع واحتياجاته ومقترحاته، ولا سيما في الدراسات المتعلقة بالأسرة. وإدراكاً للتحول الاجتماعي الذي تمرّ به الأسرة، يجب العمل مع العديد من الشركاء من خلال التعاون والتشاور والتضامن، بعيداً عن أي نهج

أيديولوجي، من أجل تعزيز الجوانب الإيجابية لهذا التحول وتقليل أضراره جوانبه السلبية إلى أدنى حد ممكن.

ويجب منع النقاشات التي تقدّس الأسرة من أن تشكل عائقاً أمام البحوث والبحوث الاجتماعية والسياسات الاجتماعية والتطبيقات المتعلقة بالأسرة. يجب العمل على إزالة العقبات التي تعترض السياسات الاجتماعية القائمة على تقديس الأسرة بعيداً عن سياقها، ولا ينبغي نسيان أن الأسرة هي بنية اجتماعية تتغير مع تحول المجتمع، ويمكن أن تحتوي على ممارسات فاسدة. ولكن في الوقت نفسه، يجب تطوير نهج أكثر شمولاً واجتماعية تجاه الأسرة، يستند إلى العدالة والمساواة والحقوق، ويستمد قوته من الجوانب غير المشوهة للثقافة والتقاليد والتحول. يجب إجراء رقابة لضمان ألا يؤدي نهج إعطاء الأولوية لدعم الأفراد المحرومين والمحتاجين للدعم داخل الأسرة إلى توزيع المسؤوليات بشكل قد يؤدي إلى عدم المساواة أو الصراع بين أفراد الأسرة.

يجب ترسيخ فكرة أن الأسرة هي كيان متكامل يتكون من النساء والرجال والأطفال وكبار السن والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة، وأنه لا يمكن لهذه الفئات أن تحقق قيمتها ورفاهيتها إلا من خلال الدفاع عن حقوقها المستقلة. يجب منع تحميل المسؤولية بشكل غير عادل على أفراد معينين من الأسرة، ولا سيما النساء. يجب زيادة الممارسات التوازنية الموجهة نحو الأسرة والعمل والحياة الاجتماعية من أجل دعم تماسك الأسرة ورفاهها. وبهذا النهج، يجب زيادة عدد دور الحضانة ودور الرعاية النهارية المتاحة اقتصادياً واجتماعياً لجميع فئات المجتمع، وتعميمها، ورفع جودة التعليم فيها إلى أعلى مستوى. يجب زيادة مسؤولية الآباء وفعاليتهم في التشريعات والسياسات المتعلقة بالأسرة والأطفال. إلى جانب الجهود الرامية إلى تحقيق التوازن بين حياة المرأة الأسرية والعمل، يجب اتخاذ المزيد من التدابير لزيادة الوقت الذي يقضيه الأب مع أفراد الأسرة الأخرى داخل الأسرة وتحسين جودة هذا الوقت، حيث إن الأب يتحمل مسؤولية لا تقل أهمية عن مسؤولية الأم. في إطار التحول الاجتماعي، يجب وضع سياسات موجهة لجميع الرجال، سواء كانوا شباباً أم مسنين، على غرار السياسات الموجهة للنساء، بهدف فهم تجاربهم واحتياجاتهم، وتعميم هذه السياسات.

في ضوء كل ما سبق، من المهم للغاية إدراك البنية المتعددة الطبقات الكامنة وراء

فهم فكرة «المجتمع القوي» بوصفها مشروع هندسة أيديولوجية. إن بناء مجتمع «مثالي» خيالي ثابت ومتجانس يجلب دائماً معه هياكل تمييزية وتهميشية. لا ينبغي أن يقع عبء المجتمع على عاتق الأسرة، ولا سيما المرأة التي تقع في قلبها. لذلك، ينبغي التركيز على فكرة المجتمع المستدام من خلال تحليل وتقييم تحول المجتمع ووضع سياسات اجتماعية تستند إلى التوقعات. بدلاً من فهم كل تغيير على أنه سلبي ومشكل ووصفه بـ«المستورد»، يجب تقييم الجوانب الإيجابية والسلبية بشكل جيد من خلال فهم انتقائي للحفاظ على التقاليد. ولهذا، لا يجب تعريف فكرة التحول الاجتماعي على أنها تغيير فاسد، بل يجب التعايش معها، والتركيز على كيفية استخدامها بشكل مفيد وشامل.

الهوامش والمراجع:

1. Victoria Carrington, "Globalization, Family and the Nation State: Reframing 'Family' in New Times", Discourse Studies in the Cultural Politics of Education, Cilt: 22, Sayı: 20, (2001), s. 185-96.
2. "AK Parti Hakkında Kapatma Davası", Anadolu Ajansı, 15 Mart 2008.
3. Zafer Yılmaz, "'Strengthening the Family' Policies in Turkey: Managing the Social Question and Armoring Conservative-Neoliberal Populism", Turkish Studies, Cilt: 16, Sayı: 3, (2015), s. 371-390; Berna Yazıcı, "The Return to the Family: Welfare, State, and Politics of the Family in Turkey", Anthropological Quarterly, Cilt: 85, Sayı: 1, (2012), s. 103-140.
4. Burçin Belge, "Kadın Bakanlığı Kaldırıldı, Kadın Örgütleri Öfkeli", Bianet, 8 Haziran, 2011, <https://bianet.org/bianet/kadin/130585-kadin-bakanligi-kaldirildi-kadin-orgutleri-ofkeli>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).
5. Emel Çokoğullar, Türkiye'de Siyasal Muhafazakarlığın Kadın ve Aile Politikaları Adalet ve Kalkınma Partisi Hükümetleri Dönemi, (Siyasal Kitabevi, Ankara: 2022); Gülay Toksöz, "Kadın'dan Aile'ye Geçiş AKP Döneminin İstihdam Politikalarının Toplumsal Cinsiyet Açısından Analizi", VIII. Sosyal İnsan Hakları Uluslararası Sempozyumu, 2016, s. 111-121.
6. في هذه المقالة التي تناقش مفاهيم الليبرالية والمحافظة، تمت مناقشة الثنائيات التقليدية-الحديثة، ولكن الأهم من ذلك، تمت مناقشة الثنائيات الدينية-العلمانية في إطار النقاش الليبرالي-المحافظ، انظر: طلال أسد، "الدين والدولة القومية والعلمانية"، الأمة والدين: وجهات نظر حول أوروبا وآسيا، تحرير ب. فان دير فير وه. ليتمان، (مطبعة جامعة برينستون، برينستون: 1999)، ص. 178-196.
7. Andrew Heywood, Siyasi İdeolojiler: Bir Giriş, çev. Ahmet Kemal Bayram vd., (Adres Yayınları, Ankara: 2007), s. 7.
8. Andy Hamilton, "Conservatism", The Stanford Encyclopedia of Philosophy, (2020), ed. Edward N. Zalta, <https://plato.stanford.edu/entries/conservatism/>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).

- Andrew Vincent, Modern Politik İdeolojiler, çev. Arzu Tüfekçi, (Paradigma Yayınları, İstanbul: 2006), s. 4. .9
- John Harris, "Spare a Thought for the Late Unlamented One-Nation Tory", The Guardian, 14 Nisan 2013. .10
- Şerif Mardin, "Tanzimat Dönemi İktisadi Düşüncesi", Tanzimattan Cumhuriyete Türkiye Ansiklopedisi, (İletişim Yayınları, İstanbul: 1985), s. 618. .11
- Süleyman Seyfi Ögün, "Türk Muhafazakarlığının Açık İkilemleri Üzerine", Doğu Batı: Gericilik Nedir?, Sayı: 3, (1998), s. 77-84. .12
- Murat Belge, "Muhafazakarlık Üzerine", Modern Türkiye'de Siyasi Düşünce: Muhafazakarlık, ed. Tanıl Bora ve Murat Gültekin, (İletişim Yayınları, İstanbul: 2013). .13
- Ayşegül Komsuoğlu ve Gül M. Kurtoğlu Eskişar, Siyasal İslam'ın Farklı Yüzleri, (Profil Yayınları, İstanbul: 2009), s. 35. .14
- Antonio Gramsci, Selections from the Prison Notebooks, ed. Quintin Hoare ve Geoffrey Nowell Smith, (International Publishers, New York: 1972). .15
- Daniel Bell, The End of Ideology: On the Exhaustion of Political Ideas in the Fifties, (Free Press, New York: 1962). .16
- Louis Althusser, "Ideology and Ideological State Apparatuses", Lenin and Philosophy and Other Essays, (New Left Books, Londra: 1971). .17
- John Gray, Liberalism, (Open University Press, Milton Keynes: 1995), s. 78. .18
- Saba Mahmood, Politics of Piety: The Islamic Revival and the Feminist Subject, (Princeton University Press, Princeton: 2012). .19
- Serpil Çakır, Osmanlı Kadın Hareketi, (Metis Yayınları, İstanbul: 2011). .20
- Meyda Yeğenoğlu, Colonial Fantasies: Towards a Feminist Reading of Orientalism, (Cambridge University Press, Cambridge: 1998). .21
- Banu Gökırsel, "Beyond the Officially Sacred: Religion, Secularism, and the Body in the Production of Subjectivity", Social and Cultural Geography, Cilt: 10, Sayı: 6, (2009), s. 657-674; John L. Esposito, "Introduction: Modernizing Islam and Re-Islamization in Global Perspective", Modernizing Islam: Religion in the Public Sphere in Europe and the Middle East, ed. John L. Esposito ve François Burgat, (Hurst, Londra: 2003), s. 1-14. .22
- Zafer Toprak, "The Family, Feminism, and the State during the Young Turk Period, 1908-1918", Première Rencontre Internationale sur l'Empire Ottoman et la Turquie Moderne, (Éditions ISIS, İstanbul-Paris: 1991), s. 441-452; Zafer Toprak, Türkiye'de Kadın Özgürlüğü ve Feminizm, (Tarih Vakfı Yurt Yayınları, İstanbul: 2016). .23
- Caner Yacan, "Bir Siyasal Mücadele Örneği: Kadınlar Halk Fırkası", Toplumsal Tarih Dergisi, Sayı: 291, (2018), s. 78-87. .24

25. النسوية والحركة النسوية ومناقشات النوع الاجتماعي هي نقاشات متعددة الطبقات ومتغيرة ومن الناحية النظرية والمنهجية ولا يمكن اعتبارها ثابتة. يمكن العثور على العديد من النقاشات والتقييمات المختلفة فقط من خلال موجات النسوية. ولأن هذا ليس موضوع هذه المقالة، فإنها تقيم فقط من منظور الخطاب والتصورات في سياقها التاريخي.
26. Şirin Tekeli, Feminizmi Düşünmek, (İstanbul Bilgi Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2016).
27. Tekeli, Feminizmi Düşünmek.
28. Recep Şentürk vd., “Marxism and Feminism”, Comparative Theories and Methods: Between Uniplexity and Multiplexity, (İbn Haldun University Press, İstanbul: 2020).
29. Nilüfer Göle, The Forbidden Modern, (Verso, Londra: 1996); Navaro-Yashin, Faces of the State: Secularism and Public Life in Turkey.
30. Banu Gökarişel ve Anna J. Secor, “‘Even I was Tempted’: The Moral Ambivalence and Ethical Practice of Veiling-Fashion in Turkey”, Annals of the Association of American Geographers, Cilt: 102, Sayı: 4, (2012), s. 845-862.
31. Banu Gökarişel ve Katharyne Mitchell, “Veiling, Secularism and the Neoliberal Subject: National Narratives and Supranational Desires in Turkey and France”, Global Networks, Cilt: 5, Sayı: 2, (2005), s. 147-165; Hakan M. Yavuz, Secularism and Muslim Democracy in Turkey (Cambridge University Press, New York: 2009); Merve Kavakçı-Islam, Headscarf Politics in Turkey: A Postcolonial Reading, (Palgrave Macmillan, New York: 2010).
32. Gökarişel ve Mitchell, “Veiling, Secularism and the Neoliberal Subject”.
33. Şenal Sarıhan, Türk Ceza Kanunu Kadınlara Neler Getiriyor?, (Gönüllü Kuruluşlar Ulusal Kadın Eğitimi Komisyonu, Ankara: 2005).
34. “Ulusal Eğitim İstatistikleri Veri Tabanı, 2008-2021”, TÜİK.
35. “İstatistiklerle Kadın”, TÜİK, 4 Mart, 2022, <https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=İstatistiklerle-Kadin-2021-45635>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022).
36. “Türkiye’de Kadın”, s. 31.
37. “İstatistiklerle Kadın”.
38. Gülriş Uygur, “2006/17 Sayılı Başbakanlık Genelgesi Işığında Kadına Yönelik Şiddeti Önlemeye Yönelik Devletin Ödevi: Değişen Devlet Anlayışı mı?”, Birkaç Arpa Boyu... 21. Yüzyıla Girerken Türkiye’de Feminist Çalışmalar, Prof. Dr. Nermin Abadan Unat’a Armağan, der. Serpil Sancar, (Koç Üniversitesi Yayınları, İstanbul: 2011), s. 883-913.
39. “Kadına Yönelik Şiddetin Sebeplerinin Araştırılarak Alınması Gereken Önlemlerin Belirlenmesi Amacıyla Meclis Araştırması Komisyonu Raporu”, T.C. Adalet Bakanlığı, (2015), [https://mgm.adalet.gov.tr/Resimler/SayfaDokuman/4112019103508Komisyon120Raporu%20\(1\).pdf](https://mgm.adalet.gov.tr/Resimler/SayfaDokuman/4112019103508Komisyon120Raporu%20(1).pdf), (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022); “Türkiye’de Kadın”, s. 62.

- “Türkiye’de Kadın”, s. 69. .40
- Avrupa Birliği İstatistik Ofisi (Eurostat) Veri Tabanı (2020). .41
- “ASDEP”, Aile ve Sosyal Politikalar Bakanlığı (ASHB), <https://www.aile.gov.tr/ss/aile-ve-toplum-hizmetleri-genel-mudurlugu/asdep/>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022). .42
- Ergun Özbudun, “AKP at the Crossroads: Erdoğan’s Majoritarian Grift”, South European Society and Politics, Cilt: 19, Sayı: 2, (2014), s. 157. .43
- Zana Çitak ve Özlem Tür, “Women Between Tradition and Change: The Justice and Development Party Experience in Turkey”, s. 463. .44
- “İşgücü İstatistikleri, Ağustos 2022”, TÜİK, 10 Ekim 2022, <https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-Agustos-2022-45654>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022). .45
- “İşgücü İstatistikleri, Ekim 2020”, TÜİK, 11 Ocak 2021, <https://data.tuik.gov.tr/Bulten/Index?p=Isgucu-Istatistikleri-Ekim-2020-37485>, (Erişim tarihi: 29 Ocak 2022). .46
- “Türkiye’de Kadın”, s. 47. .47
- “Türkiye’de Kadın”, s. 45. .48
- “Türkiye’de Kadın”, s. 45-46. .49
- Dedeoğlu, “Eşitlik mi, Ayrımcılık mı? Türkiye’de Sosyal Devlet, Cinsiyet Eşitliği Politikaları ve Kadın İstihdamı”, s. 44. .50
- Gülnur Acar-Savran, “İkinci Basıma Önsöz”, Kadının Görünmeyen Emeği: Maddeci Bir Feminizm Üzerine, ed. Gülnur Acar-Savran ve Nesrin Tura Demiryontan, (Yordam Kitap, İstanbul: 2008), s. 12. .51
- وسُيُشَرَّ عدد من هذه المخرجات مرفقاً بجزء من البيانات والتقييمات التي نُوقِشت هنا في هذا المقال: نوربم كسكين أقصاي، "السياسات الاجتماعية للمرأة والأسرة والأطفال خلال عشرين عاماً"، ضمن كتاب سنوات العدالة والتنمية في السياسات الاجتماعية، تحرير فاروق طاشجي، (منشورات ستا، إسطنبول: 2023). .52

TURKISH FOREIGN POLICY YEARBOOK 2023



Editors:
Burhanettin Duran
Kemal İnat
Mustafa Caner

